أهم الدروس المستفادة لمصر من تجربة التنمية الاقتصادية في ماليزيا

The Most Important Lessons Learned for Egypt from the Experience of Economic Development in Malaysia

دكتور: إمام على كامل خليل

أستاذ الاقتصاد المساعد

مركز العلاقات الاقتصادية الدولية– معهد التخطيط القومي

المستخلص:

أثبتت التجارب في مجال التنمية الاقتصادية أن العديد من الدول النامية التي حققت تقدما ملحوظا في التنمية الاقتصادية كانت خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية في وضع أقل بكثير من ناحية الثروات والإمكانيات الاقتصادية من بعض الدول النامية الأخرى التي لم تحقق انطلاقها الاقتصادي إلى اليوم، مما يعني أن عملية التنمية الاقتصادي لا تفتقر إلى الوسائل فقط، بل إلى إطار نظري يتلاءم وخصائص كل دولة من الناحية المادية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

لقد شهدت الدول النامية خلال تاريخها الاقتصادي تطبيق العديد من الاستراتيجيات التنموية المستوردة والتي لم تؤدي سوى إلى تعقيد الوضع التنموي نظراً لإستخدام استراتيجيات التنمية المستوردة من الخارج ومبنية على واقع يختلف كثيرا عن واقع الدول النامية وتختلف عنها في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.

تتمثل مشكلة البحث في أنه على الرغم من إتباع الدول إلى جهود وسياسات اقتصادية مكثفة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة إلا أن نتائج تلك السياسات تتباين وتختلف ففى الوقت التى تحقق فيه بعض الدول نجاحات اقتصادية متواصلة على مؤشرات التنمية المستدامة فشلت جهود التنمية فى دول أخرى، وذلك لان عملية التنمية الاقتصادية الشاملة لدولة ما عملية معقدة وتحتاج إلى تضافر العديد من الجهات المختلفة والسياسات الملائمة لأجل تحقيقها بالصورة المنشودة وتعد ماليزيا من الدول التى حققت نجاحات متواصلة فى التنمية الاقتصادية المستدامة وتحاول الدراسة إستعراض التجربة الماليزية فى التنمية الاقتصادية ومقارنتها بالتجربة المصرية وذلك للتعرف كيفية الاستفادة منها. **وقد قام البحث على فرض أساسي** تمثل إن ترابط مكونات التنمية ككل سويا في عملية واحدة متكاملة تؤثر إيجابياً علي معدلات التنمية الاقتصادية، **وقد إعتمد البحث على المنهج الاستنباطى** من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات الكلية المرتبطة بموضوع البحث من خلال **إستخدام الاسلوب التحليلى الوصفى بالإضافة إلى الاسلوب المقارن** فى ضوء دراسة المؤشرات الاقتصادية لكلٍ من مصر وماليزيا وكذا الدراسات والابحاث العلمية التى تناولت التجربة الماليزية فى التنمية، **وتوصل البحث** إلي تحسن مؤشرات التنمية الإقتصادية بماليزيا كان نتاج لعدد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى إتخذتها الدولة لدفع عجلة التنمية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد **أوصي البحث بأن** تتجه مصر بتطبيق ما أتبعته ماليزيا من أجل تحسين معدلات التنمية الاقتصادية لديها لينعكس ذلك إيجابياً علي مستوي المعيشة المواطنين لديها.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، استراتجيات التنمية، ماليزيا، مصر.

Abstract:

Experiences in the field of economic development have proven that many developing countries that achieved remarkable progress in economic development during the period following the Second World War were in a much lower position in terms of wealth, and economic potential than some other developing countries that did not achieve their economic launch to this day, which means that The process of economic development does not only lack the means, but rather a theoretical framework that is compatible with the physical, cultural, political and social characteristics of each country.

Developing countries have witnessed throughout their economic history the application of many imported development strategies, which only complicate the development situation due to the use of development strategies imported from abroad and are based on a reality that differs greatly from the reality of developing countries and differs from it in social and economic characteristics.

Research problem is that despite the countries 'pursuit of intensive economic efforts and policies to achieve sustainable economic development, but results of these policies vary and differ. At a time when some countries achieve continuous economic successes on the indicators of sustainable development, in other countries development efforts have failed, because the process the comprehensive economic development of a country is a complex process that requires the collaboration of many different parties and appropriate policies in order to achieve it in the desired manner. Malaysia is one of the countries that achieved continuous successes in sustainable economic development. The study tries to review the Malaysian experience in economic development and compare it with the Egyptian experience in order to learn how to benefit from it. **The research was based on a basic assumption** represented that the interconnectedness of the development components as a whole together in one integrated process that positively affects the rates of economic development. **The research relied on the deductive approach** by studying a set of macro indicators related to the research topic through the use of the descriptive analytical method in addition to the comparative method In light of the study of the economic indicators of Egypt and Malaysia, as well as the studies and scientific research that dealt with the Malaysian experience in development. the research reached an improvement in the economic development indicators in Malaysia, which was the result of a number of economic and social policies taken by the state to advance development in the fields of economic and social development. That Egypt tends to implement what Malaysia has followed in order to improve its economic development rates, to reflect positively on the standard of living of its citizens.

Key words: Economic development, development strategies, Malaysia, Egypt

تقديم:

تعد ماليزيا من الدول ذات المقومات الكبيرة والتي حققت خلال العقود الأربعة الداضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، حيث نرى أن ماليزيا أصبحت تعتبر من الدول الصناعية الأولى في جنوب شرق أسيا والعالم الإسلامي، كذلك في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق أسيا. كما أن ماليزيا تمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة ومن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة، وحققت تقدمًا ملحوظًا في ميادين معالجة الفقر، والبحث عن عمل، والفساد، وتخفيض نسبة المديونية، ومن هنا برزت أهمية دراسة التجربة الماليزية فى التنمية والاستفادة منها. وقد إتبعت ماليزيا نهجاً إقتصادياً إعتمد على الانفتاح الاقتصادى والاستفادة من الاستثمار الاجنبى المباشر فى تنويع ورفع تنافسية الانشطة الاقتصادية، وكذلك الاستثمار فى طاقات الكوادر الشابة حيث جعلت دولة ماليزيا الاهتمام بهم وتعليمهم من الدرجة أولوية قصوى دفع عجلة التنمية، حيث أن موضوع تطوير التعليم من الركائز الهامة في التنمية وقد أصبح مسار اهتمام كثير من العلماء والباحثين في العالم، ومن خلال مراجعة بعض الدراسات والبحوث الدرتبطة بموضوع الدراسة لوحظ عدم الاهتمام بالدراسات التي تناولت التجربة الماليزية في التنمية البشرية، وتصميم برامج تدريبية لذلك، وبالتالي فمن المهم أن نفهم العلاقة.

لقد بدأت ماليزيا في السبعينات بتقليد اقتصاديات النمور الأسيوية، وألزمت نفسها بالانتقال من اقتصاد يعتمد على الزراعة والتعدين إلى اقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير، مع وجود حكومة وطنية مؤمنة بالتغيير يرأسها محمد مهاتير قائد ماليزيا نحو التطور، وفى الوقت ذاته إتبعت مصر عدد من السياسات الاقتصادية والتى تباينت نتائجها الاقتصادية، وسيقوم البحث بدراسة التجربة الماليزيا وتحليلها من خلال دراسة مؤشرات إقتصادية بالإضافة إلي معدلات التنمية البشرية المختلفة للوقوف علي مدي نجاح التجربة الماليزية في عملية التنمية ثم كيفية إستفادة مصر من تلك التجربة في عملية التنمية.

مشكلة الدراسة:

إن هذه الدراسة تحاول بحث إشكالية التنمية الاقتصادية في الدول النامية انطلاقا من التجربة الماليزية، بطرح يختلف عن طرح المفكر" روستو"، حيث تنطلق من فكرة أن التنمية الاقتصادية عملية تفاعلية متكاملة تتحقق باجتماع مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وليس مرحلة طبيعية في سياق خطي للتنمية كما رأى روستو، كما تعتبر هذه الدراسة أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يشكل هدفا نهائيا في حد ذاته، بل يحتاج إلى استراتيجية طويلة المدى، لضمان استمرارية التنمية في مرحلة ما بعد الانطلاق.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فى كونها محاولة جادة لمعرفة عوامل نجاح التنمية الشاملة فى ماليزيا وتقديمها عدد من الدروس المستفادة على مستوى شتى السياسات الاقتصادية

والاجتماعية فى مصر بما يساعد فى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وكذلك الاستفادة منها فى تحديث خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر ٢٠٣٠.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إستعراض النموذج التنموي لأحد دول جنوب شرق اسيا وهي ماليزيا من خلال تحليل لأهم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية من خلال دراسة المؤشرات المختلفة لكلاً منهما للوقوف علي جوانب القوة والضعف في تجربة ماليزيا التنموية بغرض استخلاص العوامل ذات الأثر الحاسم في تحقيق تنميتهما الاقتصادية، والجوانب التي ينبغي مراعاتها في الاستراتيجية بعيدة المدى التي تعقب هذا الانطلاق وكيفية إستفادة مصر من تلك التجربة.

فروض الدراسة:

ترابط مكونات التنمية ككل سويا في عملية واحدة متكاملة تؤثر إيجابياً على معدلات التنمية الإقتصادية لماليزيا.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة العديد من المنهج الاستنباطى بإستخدام الاساليب البحثية التالية:

الاسلوب التاريخي: عند سرد أهم مراحل التجربة الماليزية في مجال التنمية.

- الاسلوب التحليلى **الوصفي:** عند الاطلاع على عدد من الدراسات والابحاث العلمية المرتبطة بموضوع البحث، وكذلك دراسة المؤشرات الإقتصادية ومعدلات التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨).
- **الاسلوب المقارن:** عند بحث تشابه واختلاف عوامل الانطلاق المستخلصة بين الإقتصاد الماليزي والاقتصاد المصري.

الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

تمتد هذه الدراسة من عام ١٩٧٥ حتى عام ٢٠١٨ لتتبع عملية التنمية خلال هذه السنوات لدولتي ماليزيا ومصر.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة التى حاولت تناول جوانب مختلفة من موضوع البحث والتى ساعدت فى تحديد الفجوة البحثية ومحاور البحث ومنها:-

1. **James B. Ang, Warwick J. McKibbin, "Financial liberalization, financial sector developmentand growth: Evidence from Malaysia", Journal of Development Economics 84, (2007), p.p. 215–233:**

الهدف من هذه الورقة هو فحص ما إذا كانت التنمية المالية تؤدي إلى النمو الاقتصادي أم العكس من خلال إستخدام الاسلوب القياسى القائم على باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من ١٩٦٠ إلى ٢٠٠١ من خلال نموذج التكامل المشترك والسببية لتقييم العلاقة بين التمويل والنمو من خلال أخذ سعر الفائدة الحقيقي وتأثير السياسة النقدية. تشير نتائج الدراسة إلى أن التحرير المالي ، من خلال زيادة الانفتاح

الاقتصادى وجذب الاستثمار الاجنبى (المباشر– غير المباشر) له أثر إيجابي في تحفيز تنمية القطاع المالى. يرتبط العمق المالي والتنمية الاقتصادية بشكل إيجابي ؛ وذلك على عكس النتائج التقليدية فى هذا الشأن، وبذلك تدعم نتائج البحث وجهة نظر روبنسون القائلة بأن نمو الناتج يؤدي إلى عمق مالي أكبر على المدى الطويل.

2. **Chee-Keong Choong, others, "Does debts foster economic growth? The experience of Malaysia", African Journal of Business Management Vol. 4(8), 18 July, 2010 pp. 1564-1575:**

تناولت تلك الدراسة قياس تأثير أنواع مختلفة من الديون على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٦. بإستخدام النماذج القياسية إعتماداً على إختبار التكامل المشترك، تشير النتائج البحث إلى أن جميع مكونات الديون لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. بالإضافة إلى أن اختبار جرانجر للسببية أكد على وجود علاقة سببية قصيرة المدى بين جميع مقاييس الدين والنمو الاقتصادي في المدى القصير وتوصلت الدراسة إلى استنتاج هو أن الزيادة في مستوى الدين الخارجي تؤثر سلبا على الاقتصاد في حين أن التراجع في معدل النمو الاقتصادي ويضعف ذلك قدرة الدولة على خدمة ديونها وذلك وفقاً للنموذج القياسى الذى تم تقديره للحالة الماليزية.

3. **Okezie, C. A., Amir Baharuddin H., "Economic crossroads: The experiences of Nigeria and Lessons from Malaysia", Journal of Development and Agricultural Economics Vol. 3(8), August (2011), pp. 368-378:**

قدم هذا البحث محاولة لتقييم الأداء الاقتصادي في نيجيريا بهدف تحديد الخطأ الذى حدث فى وضع السياسات الاقتصادية والتى حالت دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة لديها، وكيفية الاستفادة من تجربة من ماليزيا لوضع رؤية التنمية الاقتصادية لنيجيريا ٢٠٢٠ وأن المشهد الاقتصادي في نيجيريا خاصة منذ الطفرة النفطية في منتصف السبعينات لقد أصبح عام ١٩٧٠ مثالاً نموذجيًا للنمو الاقتصادي فى حين تقلص دخل الفرد من ١١٥٠ دولارًا أمريكيًا في عام ١٩٩١ إلى ٣٠٠ دولار أمريكي بالكاد في عام ٢٠٠١. وفي عام ٢٠٠١، كانت نيجيريا حصلوا على ٣٠٠ مليار دولار بشكل مناسب من صادرات النفط منذ منتصف السبعينيات، لكن دخل الفرد كان ٢٠٪ أقل من مستوى ١٩٧٥. لا تزال الهياكل الاقتصادية غير متنوعة إلى حد كبير، مع احتساب النفط أكثر من ٩٥٪ من الصادرات وقطاع التصنيع يمثل أقل من ١٪ من الصادرات. في عام ١٩٩٩عادت البلاد إلى طريق الحكم الديمقراطي المدني، وارتفع النمو الاقتصادي بشكل كبير، بمتوسط سنوي قدره ٧.٤٪ في العقد الماضي. لكن النمو لم يكن شاملاً، واسع النطاق وتحويلي ولم يعالج الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد النيجيرى. الآثار المترتبة على هذا الاتجاه هو أن النمو الاقتصادي في نيجيريا لم ينتج عنه التغييرات الهيكلية المطلوبة التي من شأنها أن تجعل التصنيع محرك النمو، خلق فرص العمل وتعزيز التطور التكنولوجي والتخفيف من حدة الفقر. وقد أوصت الدراسة بضرورة مراعاة نيجيريا عند وضع رؤيتها ٢٠٢٠ بما يعزيز النمو الشامل والمستدام والذى يجب معه تعميق الإصلاحات التي تحسن رأس المال البشري، تعزيز توفير البنية التحتية بجودة عالية تشجيع المنافسة ووضع ركائز الحفاظ عليها، بالإضافة إلى

وضع سياسة مالية حازمة وشفافة للعمليات المالية والنقدية الموجهة نحو التنمية وسياسات سعر الصرف مع الاستفادة من التجربة الماليزية الناجحه فى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ووضع السياسات الاقتصادية.

4. **Ragayah Haji Mat Zin, "Malaysian Development Experience: Lessons for Developing Countries", Institutions and Economies, Vol. 6, No. 1, April (2014), pp. 17-56:**

تناول هذا البحث السياسات التي تنتهجها ماليزيا في محاولتها لتحقيق النمو مع المساواة، والتى نجحت ماليزيا فى تحقيقه بشكل جيد نسبيًا. والذى شمل على توفير التعليم وخلق فرص العمل، والتصنيع الموجه للتصدير، والتنمية الريفية، وإعادة هيكلة ملكية الأسهم وتراكم الأصول. يتضح نجاحها جلياً فى تحولها الهيكلي من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالإضافة إلى تحسين نوعية الحياة وتوزيع الدخل مع انخفاض معدل الفقر. وإستفادتها من تجارب التنمية المماثلة فى دول جنوب شرق اسيا وخاصة تجربة كوريا الجنوبية حيث قامت ماليزيا بعدد من السياسات منها أولاً التركيز على التنمية الزراعية من خلال المخصصات الكبيرة التي مكنت ماليزيا من أن تصبح منتجًا رائدًا للمطاط وزيت النخيل مما ساعد في تمويل القطاع الصناعي. ثانيًا نجحت السياسة الاقتصادية الجديدة على الرغم من نقاط ضعفها في تعزيز النمو والإنصاف والحفاظ على التناغم العرقي والاستقرار السياسي. وهذا إلى جانب السياسات التى ساعدت على تنمية التجارة والاستثمار في البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري، كما دعمت سياسة تعزيز النمو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. رابعاً أهمية محو الأمية وانتشار الوصول إلى التعليم. أخيرًا إتباع سياسات دعم العدالة الاقتصادية مثل وجود شبكات أمان اجتماعي لمساعدة الفئات الاجتماعية الأولى بالرعاية، وقد إعتمدت الدراسة على الاسلوب التحليلى الوصفى من خلال دراسة وتتبع المؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية الخاصة بماليزيا للفترة من ١٩٧٥ وحتى ٢٠١٣ وكذلك تحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة والخاصة بتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة والتى أحدثت تحولاً هيكلياً فى الاداء الاقتصادى فى ماليزيا.

٥. **عبد الوهاب عبد الله حسين العطوان، أخرون، "التجربة الماليزية في التنمية البشرية"، مجلة العلوم الاسلامية الدولية، العدد رقم ٢ مجلد ٤، جامعة المدينة العالمية، يونيو (٢٠٢٠):**

تمحورت مشكلة البحث فى كيفية استفادة ماليزيا من الانفتاح الكبير على الخارج عبر إندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني، وقد إعتمدت الدراسة على الاسلوب الوصفى التحليلى من خلال عرض لأهم التجارب التي قامت دولة ماليزيا في مواكبة العالم خاصة فيما يتعلق بالتعليم. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن عملية التنمية الاقتصادية في ماليزيا كان لها تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى، كما أن العوامل اقتصادية وسياسية ساعدت على نجاحها، وأن ما وصلت اليه ماليزيا كان بتدبير وحسن قيادة الدولة رئيس الوزراء مهاتير محمد، ركزت سياسات الدولة الماليزية على تطوير الموارد البشرية أولاً ثم التنمية الاقتصادية. وقد أوصت الدراسة ضرورة تبنى الحكومات لأساليب تحمل فى طياتها تنمية المورد

البشرى، ضرورة توظيف التعليم الجامعى فى خدمة الانشطة الاقتصادية وخاصة فيما يتعلق بالبحث العلمى الأهتمام بمسايرة التطورات التكنولوجية والتقنية والمعلوماتية.

يتضح من إستعراض الدراسات السابقة أنها ركزت إما على تناول الملامح العامة لتجربة التنمية فى ماليزيا وإستعراض مؤشرات نجاح التجربة الاقتصادية والإجتماعية أو ركزت على دراسة العلاقة بين أحد متغيرات السياسة الاقتصادية الكلية وأثرها على عملية التنمية، فى حين تختلف الدراسة عن الدراسات السابقة فى كونها تقدم محاولة للمقارنة بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية لكلٍ من مصر وماليزيا خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠١٨ وكذلك التعرض للسياسات الاقتصادية المتبعة بما يحقق توصيف لما يمكن الاستفادة به فى تطوير الأداء الاقتصادى للدولة المصرية.

محاور الدراسة:

من أجل دراسة عملية التنمية في ماليزيا وكيفية إستفادة مصر من عملية التنمية فإن البحث ينقسم إلي أربع محاور رئيسية بالإضافة إلي أنة هناك مجموعة من النتائج والتوصيات:

المحور الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية لدولتي ماليزيا ومصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨).

المحور الثانى: أهم السياسات التنموية الخاصة بماليزيا.

المحور الثالث: أهم مؤشرات نجاح التجربة الماليزية في التنمية الشاملة.

المحور الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية لدولتي ماليزيا ومصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨) :

سوف يتم في هذه الجزئية عرض لأهم مؤشرات الأداء الاقتصادي في ماليزيا ومصر للوقوف علي الأداء الاقتصادي لكلٍ منهما وإنعكاس ذلك علي معدلات التنمية، وذلك خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨) وذلك من خلال عدة مؤشرات من أهمها:

١. النصيب النسبي للقطاعات المختلفة من القيمة المضافة:

يقصد بالقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة، ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية. [١]

من خلال الجدول رقم (١) يلاحظ أن:

- **ماليزيا:**

- القطاع الصناعي أصبح يسهم بنسبة 39.00% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ في حين أن مساهمته كانت حوالي ٣٦.٠٠% في عام ١٩٧٥ بمقدار زيادة قدره ٣% وعلى

[5]Sabol, Andrija; Sverer, Filip (2017) : A review of the economic value addedliterature and application, UTMS Journal of Economics, ISSN 1857-6982, University of Tourismand Management, Skopje, Vol. 8, Iss. 1, pp. 20-21.

الرغم من أن معدل الزيادة ضئيل ولكن لوحظ أن القطاع الصناعي يشارك بحوالي الثلث من إجمالي القيمة المضافة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- القطاع الخدمي أصبح يسهم بنسبة ٥٢.٠٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ في حين أن مساهمته كانت حوالي ٣٣.١٥% في عام ١٩٧٥ بمقدار إرتفاع قدره ١٨.٨٩% ممثلاً حوالي النصف من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- القطاع الزراعي أصبح يسهم بنسبة ٧.٧٣% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ في حين أن مساهمته كانت حوالي ٣٠.٧٢% في عام ١٩٧٥ بمقدار إنخفاض قدره حوالي ٢٣.٢٥%.

- **مصر:**

- القطاع الصناعي أصبح يسهم بنسبة ٣٥.٠٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ في حين أن مساهمته كانت حوالي ٢٥.٤٠% في عام ١٩٧٥ بمقدار زيادة قدره حوالي ١٠% وعلى الرغم من أن معدل الزيادة ضئيل ولكن لوحظ أن القطاع الصناعي يشارك بحوالي الثلث من إجمالي القيمة المضافة نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- القطاع الخدمي أصبح يسهم بنسبة ٥١.٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ في حين أن مساهمته كانت حوالي ٤٢.٣٠% في عام ١٩٧٥ بمقدار إرتفاع قدره ٩.٠٥% ممثلاً حوالي النصف من أجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- القطاع الزراعي أصبح يسهم بنسبة ١١.٢٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ في حين أن مساهمته كانت حوالي ٢٧.٦٦% في عام ١٩٧٥ بمقدار إنخفاض قدره حوالي ١٦.٤٤%.

يتضح مما سبق أن ماليزيا ومصر يمثل القطاع الخدمي فيهما حوالي النصف من حيث الاهمية النسبية فى الناتج المحلى الإجمالى، والذى يعد إتجاهاً عالمياً للاقتصاد العالمى منذ بداية السبعينات ثم يأتى القطاع الصناعى فى المرتبة الثانية حيث يمثل نحو الثلث في حين يأتى فى المرتبة الأخيرة القطاع الزراعي أي إتجاه كليهما إلي التجول من القطاع الزراعي إلي القطاع الخدمي والصناعي ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (١).

جدول رقم (١)

القيمة المضافة للقطاعات الرئيسية في ماليزيا ومصر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي

القيمة (%)

	ماليزيا			مصر :		
السنة	القيمة المضافة للقطاع الصناعي % من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة لقطاع الخدمات % من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة للقطاع الزراعي % من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة للقطاع الصناعي % من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة لقطاع الخدمات % من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة للقطاع الزراعي % من الناتج المحلي الإجمالي
1975	36.13118	33.15188	30.71694	25.407983	42.3039234	27.6655486
1980	41.79196	35.18077	23.02727	33.388658	40.8115643	16.5818609
1985	39.23426	40.4842	20.28148	29.595174	48.844504	17.1045576
1990	42.19817	44.19261	15.21653	27.406054	49.6294366	18.5125262
1995	41.40251	47.88243	12.94994	30.245098	47.6764706	15.7107843
2000	48.32001	46.30149	8.599302	30.751867	46.5259924	15.538077
2005	45.92699	44.19733	8.262337	34.148728	45.9292293	13.9818013
2010	40.49888	48.47741	10.08978	35.784519	46.23272	13.3407592
2014	39.066027	51.19511	8.4700819	36.630202	53.1705471	11.3940832
2018	39.000183	52.04099	7.7358198	35.084027	51.3584779	11.2250011

Source: World Development indicators,.at:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS?locations
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.SRV.TOTL.ZS?locations
(14 Oct. 19 at 10 am : 2 pm)

شكل رقم (١)

القيمة المضافة للقطاعات المختلفة % من الناتج المحلي الإجمالي لدولتي ماليزيا ومصر عام ٢٠١٨ :

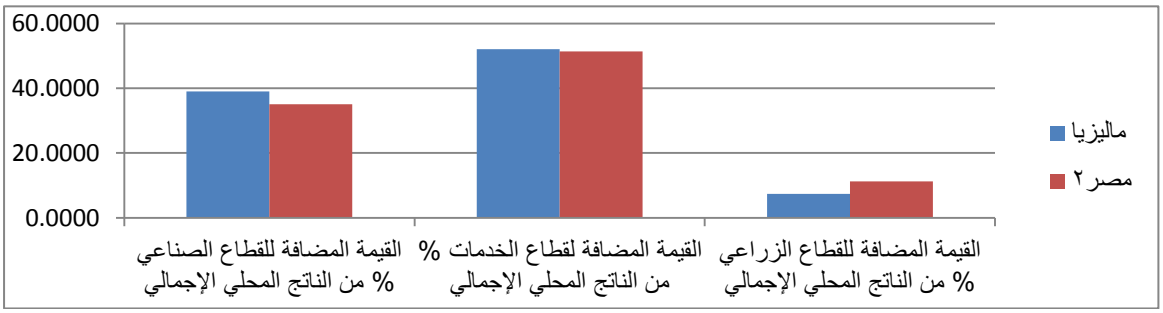

Source: World Bank indicators, .at: http://www.worldbank.org/en/research

٢. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي:

إن إجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية، ويتم حسابه على أساس سعر ثابت للعملة المحلية [1] ، وسيتم تقييم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨) لتقدير مدي التغير في ذلك المقدار:

جدول رقم (٢)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (%)

السنة	ماليزيا	مصر
1975	٠.٨٠١٠٦٨٠٩١	8.939147158
1980	٧.٤٤١٨٢٦٧٨٤	10.01132904
1985	١.٠٢٥٢٥٠٢٥١-	5.791505792
1990	٩.٠٠٨٥٢٧١٤	5.667029151
1995	٩.٨٢٩٠٨٥١٨١	4.642458776
2000	٨.٨٥٨٨٦٨١٧٧	6.370003833
2005	٥.٣٣٢١٣٩١٤٩	4.471744472
2010	٧.٤٢٤٨٤٧٣٨٦	5.147234858
٢٠١٥	٥.٠٩١٥١٥٧٢١	4.372019078
٢٠١٨	٤.٧٢٣٦٣٣٦٦٧	5.314121037

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=US&view=chart

16 Oct. 10.45 am

يتضح من الجدول رقم (٢) الآتي:

- إرتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي لمايزيا من ٠.٨٠% لعام ١٩٧٥ إلي ٤.٧٢% لعام ٢٠١٨ بمقدار إرتفاع قدره ٣.٩٢%.
- إنخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي لمصر من ٨.٩٣% لعام ١٩٧٥ إلي ٥.٣١% لعام ٢٠١٨ بمقدار إنخفاض قدره ٣.٦٢% مع وجود إتجاه لزيادة معدلات النمو بداية من العام ٢٠١٥.

مما سبق لوحظ تحسن مقدار الناتج المحلي الإجمالي السنوي لماليزيا بينما إنخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي لمصر بنفس المعدل ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (٢)، (٣):

[1] Defenition oF Gdp , World Bank Indicators .

شكل رقم (٢)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي % (ماليزيا)

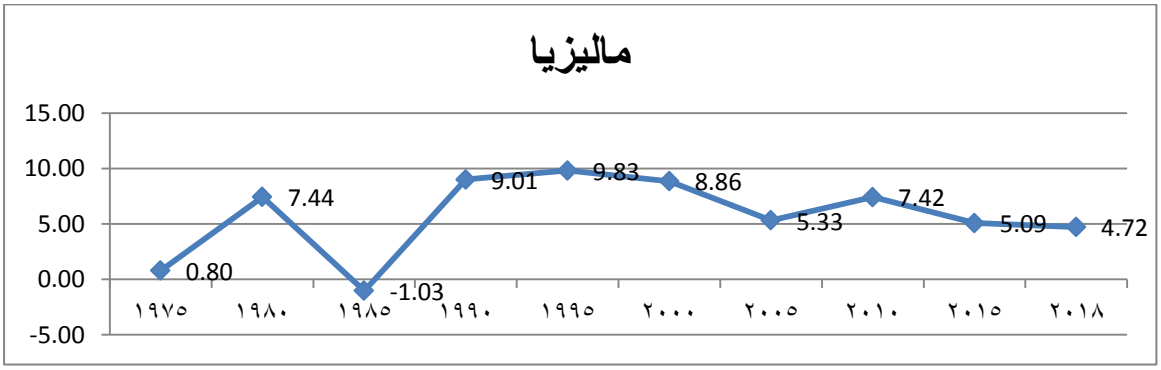

Source: World Development indicators,.at: http://www.worldbank.org/en/research

شكل رقم (٣)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي السنوي % (مصر) :

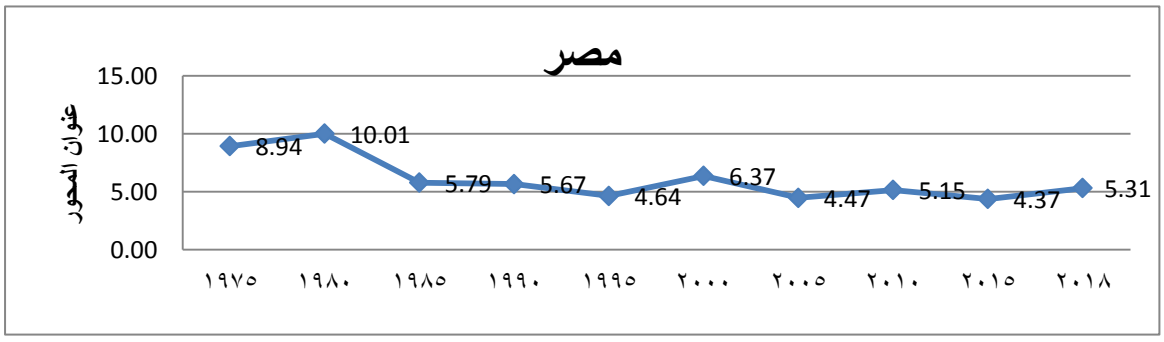

Source: World Development indicators,.at: http://www.worldbank.org/en/research

٣. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%):

أما فيما يتعلق بهذا المؤشر الذي يعكس إلى حد ما مدي رفاهية الأفراد فنجد أن هذا المؤشر قد تذبذب بين النقصان والزيادة في الفترة بين (١٩٧٥-٢٠٠٠) ثم أتسم بالثبات النسبي نوعاً ما في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨) كما يتضح من الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٤)، فقد وجد أن معدل الإرتفاع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنوياً قدر ٥.٠٩% لعام ٢٠١٨ مقارنة بعام ١٩٧٥ لماليزيا بينما قدر معدل الإنخفاض لنفس الفترة لمصر بمقدار ٣.٤٥% أي أن المعدل أنخض تقريباً بحوالي النصف.

مما سبق يمكن القول تحسن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا بينما أنخفض نفس المعدل إلي النصف بالنسبة للفرد في مصر وتأثير ذلك بالسلب تباعاً على مستويات المعيشة في مصر.

جدول رقم (٣) :

تطور النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

السنة	ماليزيا	مصر
1975	-1.611448449	6.562508347
1980	4.809494883	7.36544218
1985	-3.605299732	3.020818075
1990	5.980303574	3.1337262
1995	6.357502709	4.336347587
2000	3.28229491	2.602220208
2005	5.62353738	3.080864615
2010	3.687552271	2.093722195
٢٠١٥	3.316769765	3.194431298
٢٠١٨	3.487664546	3.118065083

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locations=US&view=chart

16 Oct. 19 11am

الشكل رقم (٤)

تطور النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)

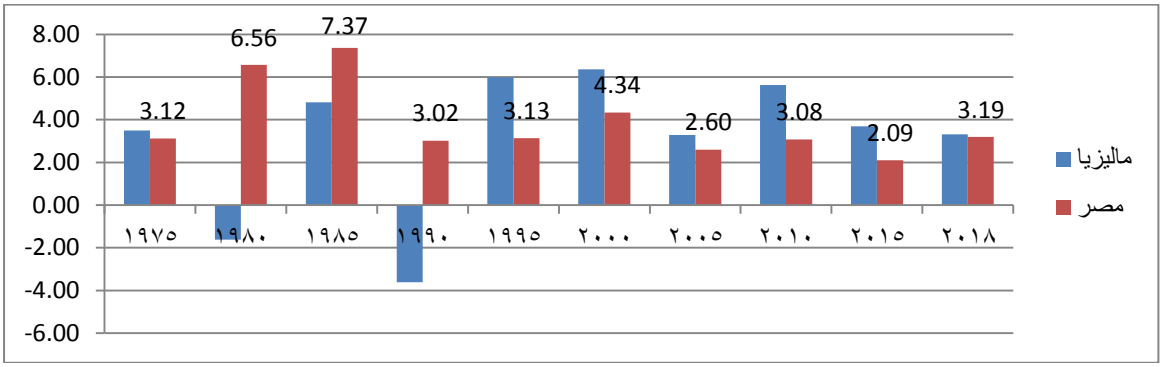

Source: World Development indicators,.at: http://www.worldbank.org/en/research

٤. تطور معدلات التضخم [١]:

من الملاحظ تذبذب معدلات التضخم خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨) فلوحظ:

- أنه لم يتعدى مستوي التضخم ٦.٦٧% حينما بلغ أقصاه في عام ١٩٨٠ لماليزيا تلي ذلك تذبذب المعدل حيث بلغ أقل معدل له عام ٢٠١٨ بمقدار ٠.٨٨%، ويعد هذا نجاحا ملموسا للسياسات النقدية في ماليزيا اذ استطاعت على مدي نصف قرن أن تحمي مستوي الأسعار من الموجات التضخمية المحلية والعالمية.

[١] طبقاً لتعريف البنك الدولي يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.

- ولقد بلغ أعلي معدل للتضخم عام ٢٠١٨ بمقدار ٢٩.٥٠% وهو معدل مرتفع جداً وتأثير ذلك بالسلب علي معدلات الأسعار ومستويات الشراء لدي المستهلكين.

جدول رقم (٤):

تطور معدلات التضخم:

السنة	ماليزيا	مصر
1975	4.487722	9.66969548
1980	6.67492	20.8192249
1985	0.346459	12.10675606
1990	2.617801	16.75637471
1995	3.450575	15.7422305
2000	1.53474	2.683805353
2005	2.960865	4.869396969
2010	1.710037	11.26518827
2015	2.104389802	10.36206974
2018	0.884709161	*29.50193273

*تم الإستعاضة ببيانات ٢٠١٧ لمصر نظراً لعدم توافر بيانات لعام ٢٠١٨ طبقاً لبيانات البنك الدولي .

Source: World Development indicators at :

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG

16 Oct. 19 , 9.05am

الشكل رقم (٥)

تطور معدلات التضخم خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨) :

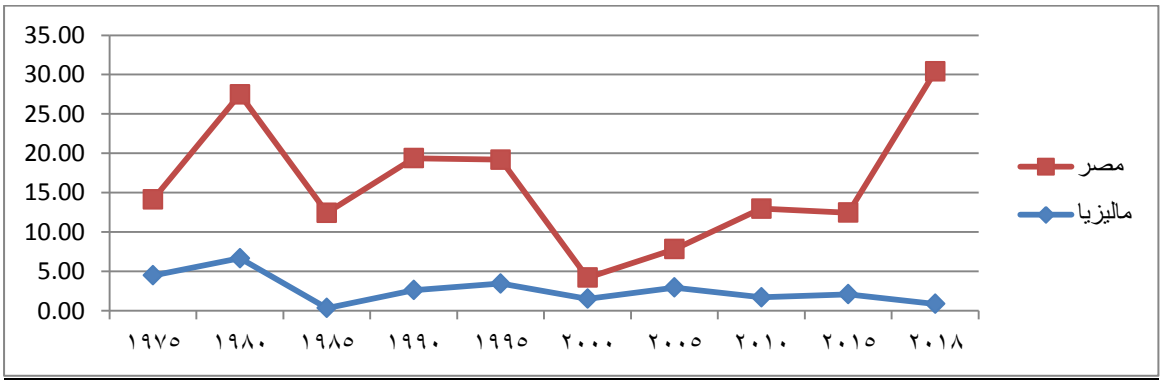

Source: World Development indicators,.at: http://www.worldbank.org/en/research

٥. معدلات الفقر [١]:

من خلال الجدول رقم (٥) والخاص بتطور مؤشر الفقر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨) وجد أن:

- حققت ماليزيا نتائج ايجابية في مجال مكافحة الفقر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨) فوفقا لبيانات الجدول رقم (٥)، نجد أن نجد أن معدلات الفقر إستمرت في الإنخفاض بدءاً من عام ١٩٧٦ وصولاً لعام ٢٠١٥ ولم ترتفع سوي بمقدار ٠.٢٠ لعام ٢٠٠٨ زيادة عن العام السابق لها عام ٢٠٠٧ ووصل معدل الفقر لأدني معدل له بمقدار ٠.٤٠ لعام ٢٠١٥ بمقدار إنخفاض قدره ٣٧.٣٠% بمقارنة بعام ١٩٧٦ وهو معدل جيدا جداً حيث يدل تلاشي الفقر تقريباً لتلك الفترة حيث أن النسبة لم تتجاوز ٠.٥٠%.

[1] يقصد بالمشر العددي للفر طبقاً لتعريف البنك الدولي أنه النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر. وتستند التقديرات الوطنية إلى تقديرات المجموعات الفرعية المرجحة سكانيا والمستمدة من المسوح الاستقصائية للأسر المعيشية.

- وجد إستمرار إرتفاع مؤشر الفقر لدي مصر خلال تلك الفترة وصلاً لأقص معدل له عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بمقدار ٢٧.٨٠% وهو معدل مرتفع جداً أي حوالي الثلث تقريباً.

جدول رقم (٥)

تطور معدلات الفقر (المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)

السنة	١٩٧٦	١٩٧٩	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠١٠/١١	2013/14	2014/15
ماليزيا	٣٧.٧٠	٣٧.٤٠	٦.٠٠	٥.٧٠	٣.٦٠	٣.٨	١.٧٠	٠.٦٠	٠.٤٠
السنة	١٩٩٩	--	--	٢٠٠٤		٢٠٠٨	2010/11	2011/12	2014/15
مصر	١٦.٧٠	--	--	١٩.٦	--	٢١.٦	٢٥.٢٠	٢٦.٣٠	٢٧.٨٠

البيانات تقوم بدراسة مقدار الفقر لدي ماليزيا ومصر طبقاً لتوفر البيانات بالبنك الدولي خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨) .

Source: World Bank Indicators :

1. https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC
2. https://ar.actualitix.com/country/mys/ar-malaysia-population-below-poverty-line.php

15 oct. 19 at 8:00 am

شكل رقم (6)

تطور معدلات الفقر (المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان)

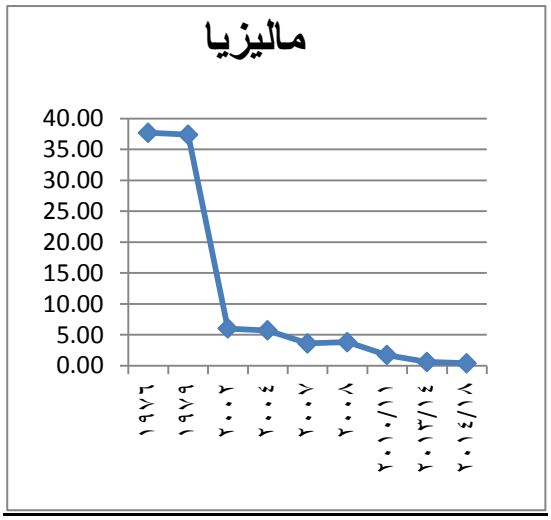

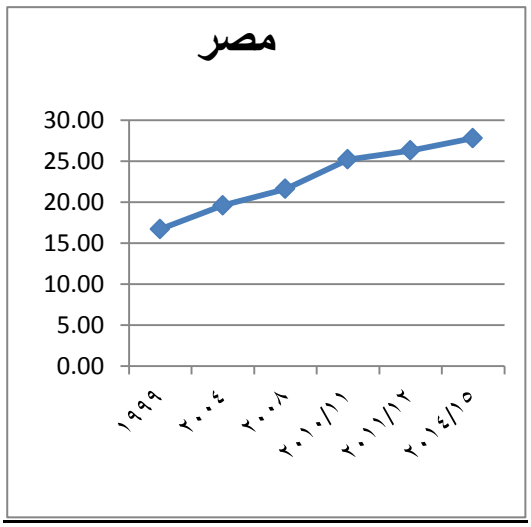

تم الإعداد بواسطة الباحث بناءاً علي بيانات البنك الدولي

٦. معدل البطالة نسبة من قوة العمل:

سيتم تقيم مقدار البطالة خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨) لدولتي ماليزيا ومصر وذلك من خلال تحليل إجمالي البطالة كنسبة من قوة العمل من خلال الجدول رقم (٦):

- لوحظ تذبذب معدل البطالة بين الإرتفاع والإنخفاض لماليزيا حيث وصل لأقصي معدل له عام ١٩٨٥ بمقدار ٦.٨٩% ثم إنخفض مرة أخري ليصبح ٣.٣٦% عام ٢٠١٨ بمقدار إنخفاض قدره ٣.٥٣% أي أن المعدل إنخفض للنصف ويدل أن ماليزيا نجحت في سياسة مكافحة الفقر حيث أن معدل البطالة لم يتجاوز ٤%.
- لوحظ تذبذب معدل البطالة بين الإرتفاع والإنخفاض لماليزيا حيث وصل لأقصي معدل له عام ٢٠١٥ بمقدار ١٢.٨٨% ثم إنخفض مرة أخري ليصبح ١١.٤٧% عام ٢٠١٨ بمقدار إنخفاض

قدره ١.٤١% ولكن مازال معدل البطالة مرتفعاً ويدل يجب أن يكون هناك تعديل في سياسة مكافحة الفقر لخفض المعدل وتحسين مستويات المعيشة.

جدول رقم (٦):

اجمالي البطالة كنسبة من اجمالي قوة العمل

السنة	ماليزيا	مصر
1975	--	--
1980	--	--
1985	6.89%	--
1990	5.06%	8.04%
1995	3.14%	11.18%
2000	3.10%	9.00%
2005	3.55%	11.47%
2010	3.30%	9.21%
2015	3.00%	12.88%
2018	3.36%	11.47%

Source : World Bank Indicator At :

- https://ar.actualitix.com/country/mys/ar-malaysia-unemployment-rate.php
- https://ar.actualitix.com/country/egy/ar-egypt-unemployment-rate.php

7. 15 Oct. 3 pm

- https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS

16 Oct. 19 10.21 am

شكل رقم (٧):

اجمالي البطالة كنسبة من اجمالي قوة العمل

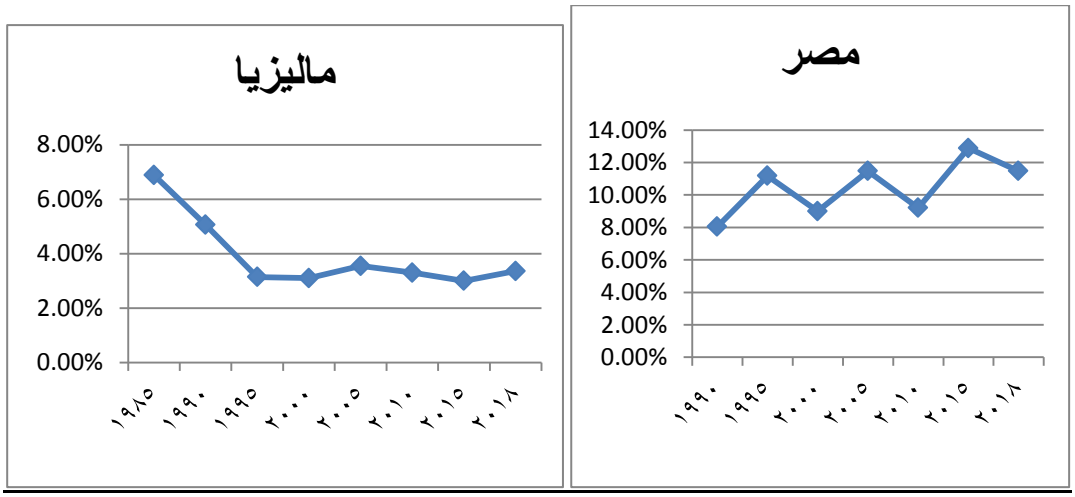

تم الإعداد بواسطة الباحث بناءاً على بيانات البنك الدولي

٧. مؤشرات التنمية الصناعية:

- سيتم تقييم مدي نجاح السياسة الصناعية المتبعة من خلال دراسة اهم مؤشرات التجارة الخارجية وتطورها في ماليزيا ومصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨) ويتضح ذلك من خلال الجدول رقم (٧):

جدول رقم (٧):

أهم مؤشرات الصادرات والواردات ونمو التجارة في ماليزيا ومصر :

	ماليزيا			مصر		
السنة	إجمالي التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)	إجمالي التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	واردات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي	صادرات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)
1975	91.0072201	45.2474978	45.7597224	53.7142426	35.5463008	18.1679418
1980	112.9907777	55.26483511	57.72594264	73.38303756	42.86839928	30.51463829
1985	105.0570652	49.97655066	55.08051452	46.11260054	27.88203753	18.230563
1990	146.8882525	72.42213283	74.4661197	52.92275574	32.56784969	20.35490605
1995	192.1140638	98.0244705	94.0895933	50.24509804	27.69607843	22.54901961
2000	220.4073501	100.5973608	119.8099893	39.0179359	22.81681858	16.20111732
2005	203.8544606	90.95548385	112.8989768	62.95264624	32.60909935	30.34354689
2010	157.9447649	71.01446982	86.93029507	47.93635007	26.58710426	21.34924581
2014	133.4597022	62.90632906	70.55337316	34.84594296	21.66209747	13.18384549
2018	132.2553821	62.57271782	69.68266424	48.27827106	29.36629558	18.91197548

Source:World Bank Indicator at :

1. https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS
2. https://data.worldbank.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS
3. https://data.worldbank.org/indicator/ne.exp.gnfs.zs

يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن:

- تذبذب إجمالي التجارة الخارجية كنسبة من الناتج النحلي الإجمالي لماليزيا حيث زادت مساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي من ٩١.٠٠% عام ١٩٧٥ إلى ١٣٢.٢٥% عام ٢٠١٨ بإجمالي زيادة قدرها ٤١.٢٥% أي أن التجارة الخارجية زادت بحوالي النصف تقريباً، وأن الواردات والصادرات تسهم بنسب متساوية تقريباً في إجمالي التجارة الخارجية.
- تذبذب إجمالي التجارة الخارجية فى مصر كنسبة من الناتج النحلي الإجمالي لماليزيا حيث إنخفضت مساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي من ٥٣.٧١% عام ١٩٧٥ إلى ٤٨.٢٧% عام ٢٠١٨ بإجمالي إنخفاض قدره ٥.٤٤% وعلي الرغم من الإنخفاض مازالت تمثل التجارة الخارجية حوالي النصف من إجمالي الناتج المحلي الإجمالية، وخلال تلك الفترة كانت الواردات تمثل حوالي الثلثين والصادرات جوالي الثلث من إجمالي التجارة الخارجية لمعظم السنوات خلال تلك الفترة ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (٨):

شكل رقم (٨):

أهم مؤشرات الصادرات والواردات ونمو التجارة في ماليزيا ومصر

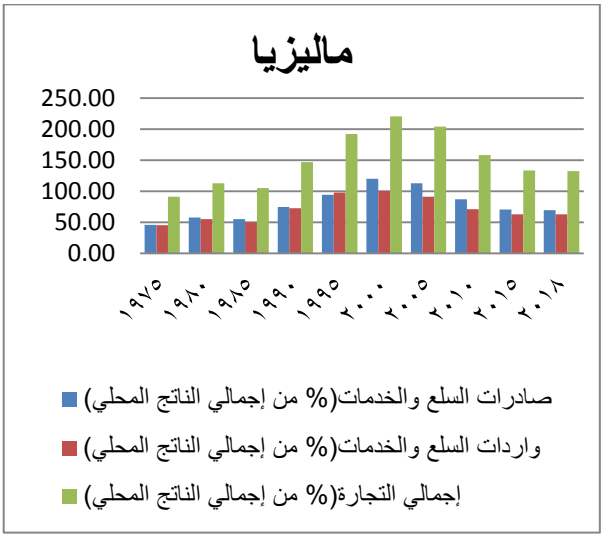

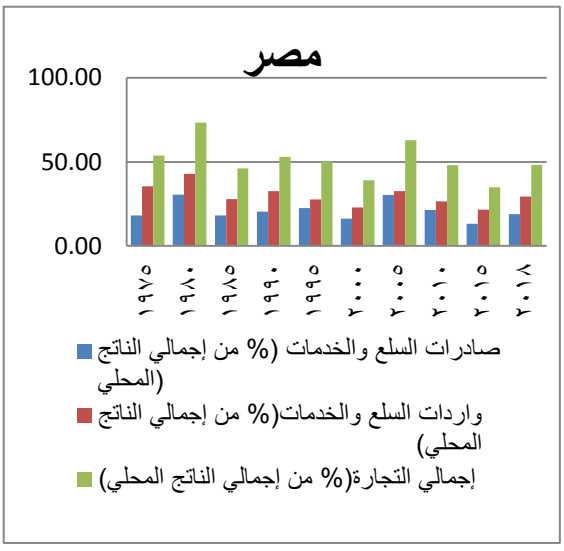

٨. سياسة الإدخار والاستثمار المحلي:

يعتبر الادخار والاستثمار من اهم المتغيرات الكلية التي تلعب دورا رئيسيا في النمو والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، لذا لابد من تعبئة الموارد المحلية وتوظيفها في الاستخدام الكفء لها وسيتم تقييم معدلات الإدخار وإجمالي تكوين رأس المال كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨) لماليزيا ومصر من خلال الجدول رقم (٨) وجدول رقم (٩).

حيث لوحظ من الجدول رقم (٨) أن:

- تذبذب قيمة الإدخار لماليزيا بين الصعود والإرتفاع حيث بلغ عام٢٠١٨ مقدار ٣٠.٧٣% بإجمالي زيادة قدرها حوالي ١٠% مقارنة بعام ١٩٧٥ بالإضافة إلي أن الإدخار مثل حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

- تذبذب قيمة الإدخار لمصر بين الصعود والإرتفاع حيث بلغ عام٢٠١٨ مقدار ٦.٢٠% بإجمالي إنخفاض قدره حوالي ٢.٠٠% مقارنة بعام ١٩٧٥ بالإضافة إلي أن الإدخار يمثل نسبة ضئيلة جداً من الناتج المحلي الإجمالي خيث لم يتجاوز ٧% لعام ٢٠١٨.

ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل رقم (٩):

جدول رقم (٨):

إجمالي الإدخارالمحلي نسبة من الناج المحلي الإجمالي:

السنة	ماليزيا	مصر
1975	20.63743238	8.566690536
1980	31.31715352	15.16033424
1985	31.03552588	20.10723861
1990	34.40347327	16.70146086
1995	39.70477184	15.00
2000	46.0803982	12.93737136
2005	44.34009471	15.71030641
2010	39.30236635	14.26321896
٢٠١٥	32.7836632	5.81038504
٢٠١٨	30.73605335	6.2018299

Source : World Bank Indicator at :

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDS.TOTL.ZS
16 Oct 19 7.50 pm

شكل رقم (٩) :

إجمالي الإدخار المحلي نسبة من الناج المحلي الإجمالي

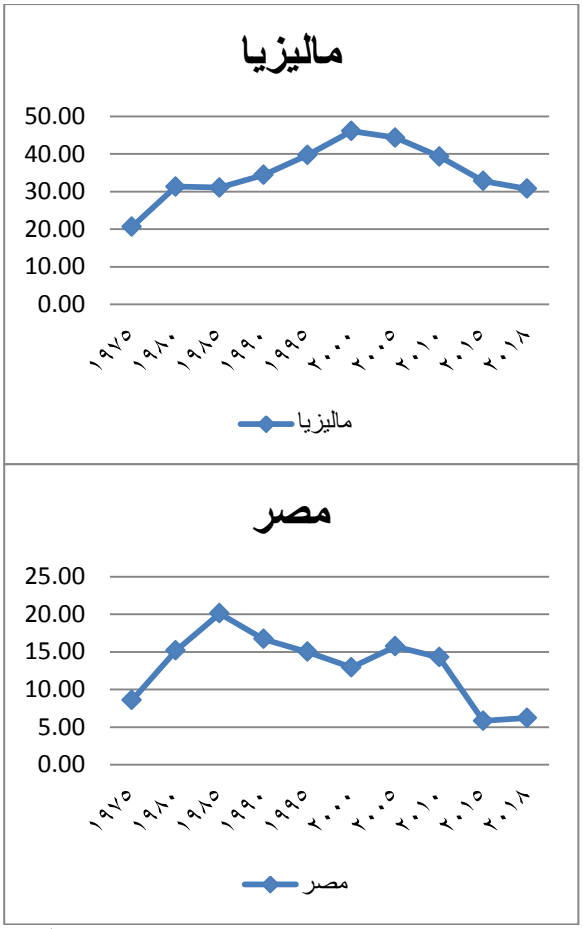

المصدر أعد بواسطة الباحث إعتماداً علي بيانات البنك الدولي .

حيث لوحظ من الجدول رقم (٩) أن:

- إن إجمالي تكوين رأس المال نسبة من الناتج المحلي الإجمالي [١] لماليزيا مثلت حوالي ٢٣% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة جيدة للإنفاق علي الأصول الثابتة بحوالي الربع بينما مثلت في مصر لنفس العام حوالي ١٦% وهي تقريباً الخمس.

ويمكن توضيح التطور في ذلك المؤشر من خلال الشكل رقم (١٠):

جدول رقم (٩):

إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) :

السنة	ماليزيا	مصر
1975	24.22894	25.94505
1980	27.89897	27.5
1985	25.29414	29.75871
1990	32.36033	28.91441
1995	43.6401	20.14706
2000	26.86749	19.55307
2005	22.39642	17.97586
2010	23.38654	19.50108
٢٠١٥	25.13662	14.28864
٢٠١٨	23.62611	16.65615

Source : https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS

[١] يتكون إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) طبقاً لتعريف البنك الدولي من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات.
ويقصد بالمخزونات هي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، و"العمل الجاري تنفيذه"، وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال.

17 Oct. 19 11 am

شكل رقم (١٠) :

إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) :

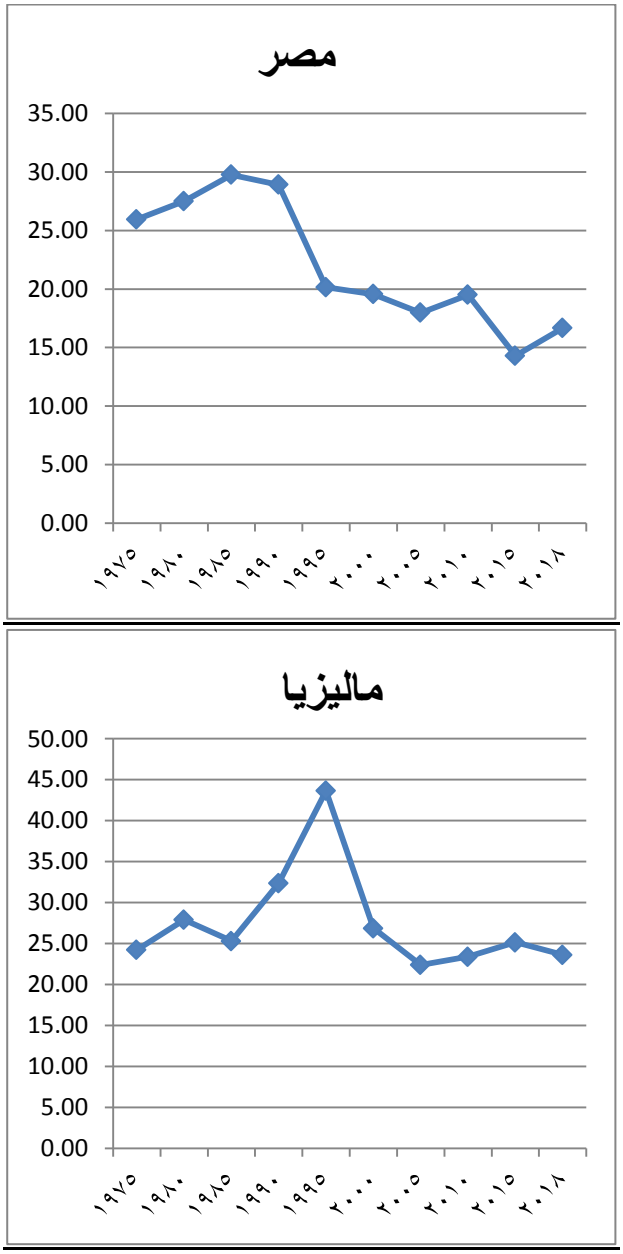

المصدر : أعد بواسطة الباحث إعتماداً على بيانات البنك الدولي

٨. سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور رائد وفعال في عملية التنمية الاقتصادية، اذ لا تتوقف فوائده على اقامة صناعات على الارض فحسب، وانما تدفع هذه الاستثمارات الى استثمارات اخرى جديدة **وهو** ما يعرف بمضاعف الاستثمار وينقسم الإستثمار الأجنبي المباشرإلي جزئين

وهما صافي التدفقات الخارجة [1]وصافي التدفقات الوافدة[2] ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (١٠).

لوحظ من الجدول رقم (١٠):

- لوحظ تذبب نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر بحيث وجد أن صافي التدفقات الخارجة لماليزيا بأعلي نسبة لها عام ٢٠١٥ بمقدار ٣.٥٥% بينما أعلي نسبة لها عام ١٩٨٥ بمقدار ٥.٢٩% بخصوص صافي التدفقات الوافدة ولكن خلال تلك الفترة حافظت ماليزيا علي ثبات نسبي لمعدل الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث لم يتجاوز ٥% وعلي الرغم من أنه منخفض ولكن إنعكس بالإستقرار نوعاً ما علي مقدار الإستثمار الأجنبي المباشر.
- لوحظ تذبب نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر بحيث وجد أن صافي التدفقات الخارجة بأعلي نسبة لها عام 1020 بمقدار 0.53% ويعتبر مقدار صافي التدفقات الخارجة منخفض جداً إذ لم يتجاوز خلال تلك الفترة مقدار ١% بينما أعلي نسبة لها عام ٢٠٠٥ بمقدار ٥.٩٩% بخصوص صافي التدفقات الوافدة ولكن خلال تلك الفترة حافظت ماليزيا على ثبات نسبي لمعدل الإستثمار الأجنبي المباشر لصافي التدفقات الوافدة بحيث لم يتجاوز ٥% وعلي الرغم من أنه منخفض ولكن إنعكس بالإستقرار نوعاً ما علي مقدار الإستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (١١):

جدول رقم (١٠) :

الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) :

البيان / السنة	صافي التدفقات الخارجة		صافي التدفقات الوافدة	
	ماليزيا	مصر	ماليزيا	مصر
1975	--	--	3.769209	--
1977	--	0.049688	3.813716	0.727581477
1980	0.821273	0.032303	2.226631	2.530171
1985	0.672378	0.007682	5.298123	3.015277
1990	0.293021	0.027921	4.710267	1.707814
1995	2.804804	0.15459	4.038429	0.994028
2000	2.160207	0.051082	2.734393	1.236997
2005	2.042096	0.10258	4.26859	5.993819
2010	6.019	0.537032	3.322979	2.917287
٢٠١٥	3.553837	0.054614	2.41855	2.081527
٢٠١٨	1.6132	0.128934	3.769209	2.709335

1. https://data.albankaldawli.org/indicator/BM.KLT.D
10/16/2019 22:00

2. https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.
oct 16 19 9.43 pm

[1] طبقاً لتعريف البنك الدولي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة ١٠ في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. توضح هذه السلسلة صافي التدفقات الخارجية للاستثمارات من الاقتصاد القائم بالإبلاغ إلى بقية أنحاء العالم، وهي مقسمة حسب إجمالي الناتج المحلي.

[2] طبقاً لتعريف البنك الدولي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة ١٠ في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي.

شكل رقم (١١) :

الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) "صافي التدفقات الخارجة":

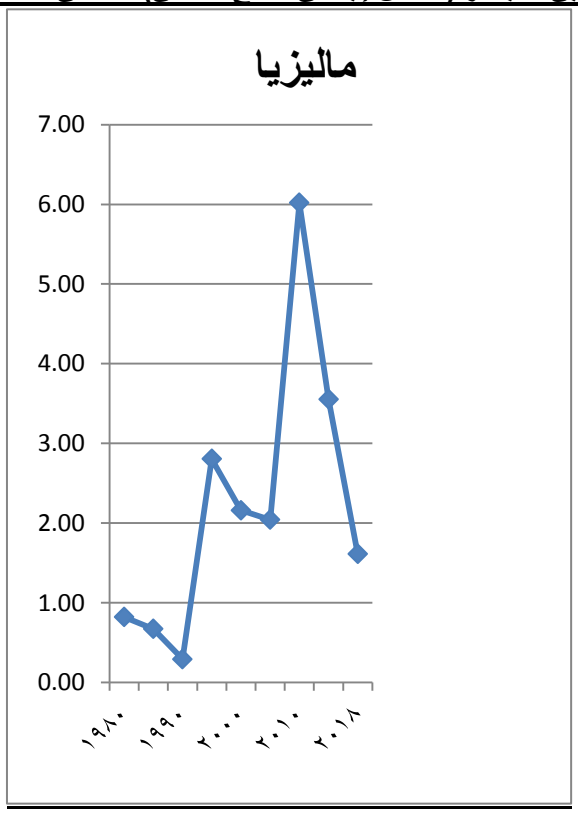

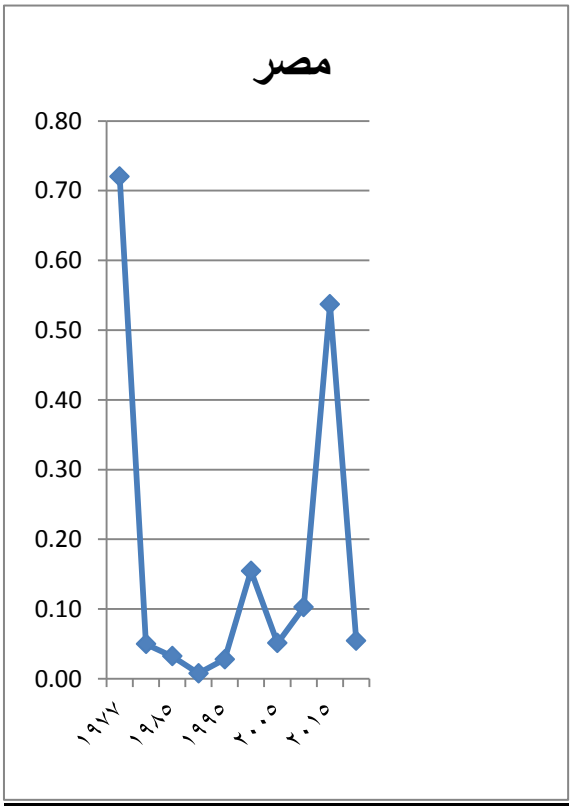

أعد بواسطة الباحث إعتمادا علي بيانات البنك الدولي

شكل رقم (١٢) :

الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي) "صافي التدفقات الوافدة":

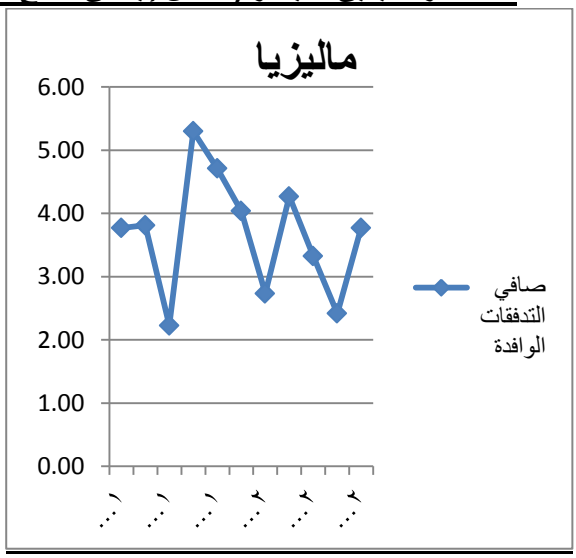

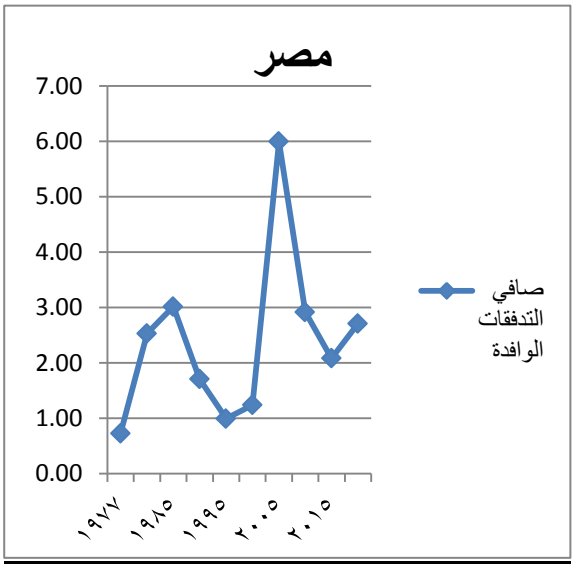

أعد بواسطة الباحث إعتمادا علي بيانات البنك الدولي

المحور الثانى: أهم السياسات التنموية الخاصة بماليزيا:

لوحظ من خلال دراسة المؤشرات الإقتصادية لماليزيا تحسن تلك المؤشرات حيث تعددت السياسات التنموية التي أتبعتها ماليزيا من أجل رفع مستويات الإقتصاد لديها ولما لذلك من تأثير إيجابي على معدلات التنمية الإقتصادية لديها ومن أهم تلك السياسات التي ساعدت علي نجاح التجربة الماليزية ويمكن الإستفادة منها في مصر لتحسين المؤشرات الإقتصادية لديها هي:

١. سياسات مكافحة الفقر:

عمدت ماليزيا في مكافحتها للفقر إلى تبني العديد من البرامج التي اقرتها الحكومة تحت مسمى مشروع رفاهية الشعب، والتي سعت الحكومة من خلاله إلى مساعدة الأفراد من خلال المشاريع التجارية الصغيرة والصناعات الوسيطة والزراعة وتشجيع الانتاج الغذائي، لتتماشي هذه المشروعات مع امكانيات

وموارد الأفراد المحدودة، وتمكن الأفراد من الاستفادة من المزايا الضريبية والتسهيلات الإدارية. كما سعت الحكومة إلى تبني مشاريع أخرى تخص توفير التعليم والقضاء على الامية لتأهيل الأفراد وزيادة قدراتهم المعرفية[1]. تعد تجربة ماليزيا في مكافحة الفقر من أنجح التجارب على مستوى العالم، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر في ماليزيا ٥٢.٤% في عام ١٩٧٢، وتمكنت من خلال تجربتها الاقتصادية الناجحة خلال ثلاثة عقود من تخفيض معدل الفقر إلى ١.٧% في عام٢٠١٢ [1].

أ. أهم برامج مواجهة الفقر في ماليزيا:

لقد قام الفكر التنموي في ماليزيا على عدة دعائم منها الحد من الفقر، القضاء على الفقر المدقع، واعادة هيكلة المجتمع، ولتحقيق ذلك نفذت الحكومة برامج متنوعة يمكن أن نسرد أبرزها فيما يلي[2]:

- برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا: ويقدم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة بهدف تحسين نوعية الحياة، وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء وترميم بعضها، وتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.
- برنامج أمانة أسهم البوميبوترا: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الاصليين البوميبوترا وبفترات سماح تصل الى أربع سنوات.
- برنامج امانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعه من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف الى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الاسر الاشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروض للبرنامج بدون فوائد من اجل تمويل مشروعاته للفقراء.
- منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسر، مثل تقديم اعانة شهريه تتراوح ما بين ١٣٠ الى ٢٦٠ دولاراً شهرية، لمن يعول أسرة وهو غير قادر على العمل لسبب أو لأخر.
- تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة في المناطق الحضرية، وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الاسيوية في عام ١٩٩٧ تحدد اعتماداتها في الموازنة العامة للدولة سنويا.

---

[1] محمد شريف بشير،" التنمية والقيم الثقافية، تجربة التنمية الماليزية، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية"، المجلد الثاني، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٥٨٧.

[1] محمد شريف بشير، سياسات وأساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية، مجلة تفكر مجلد ٩، العددان ١، ٢، جامعة الجزيرة، السودان، ٢٠٠٨، ص ١٥٨.

[2] زياد ابو الفحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، مؤسسة الثقافة للنشر، ط ١، ٢٠٠٨، الامارات.

- توفير مرافق البنية الاساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية والفقيرة بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات، المدارس، الخدمات الصحية، الكهرباء ونجحت في توسيع قاعدة الخدمات الاساسية في المناطق السكنية الفقيرة في إطار استراتيجية ٢٠٢٠
- دعم أكثر الأدوية التي يستعملها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة والتركيز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية.
- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل اقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في المدارس.

لقد ساهمت جهود تقليل الفقر في تقليل التوترات العرقية وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي والازدهار الاقتصادي، اذ كانت فلسفة ماليزيا في القضاء على الفقر هي أن النمو الاقتصادي يقود الى المساواة في الدخل، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس ايجابا على المواطنين في تحسين حياتهم المعيشية وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير الأمن. **ويمكن لمصر إتباع سياسة ماليزيا لخفض معدلات الفقر التي تجاوزت مقدار ٢٦%.**

٢-سياسات مكافحة البطالة:

لقد اتبعت ماليزيا العديد من السياسات والإجراءات التي من شأنها الحد من ظاهرة البطالة ومنها:

أ- **السياسات الاجتماعية:** تهدف إلى الحد من البطالة بمكافحة مشكلة الفقر، وذلك باتباع استراتيجية مكافحة الفقر حيث توجد علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة؛ فتقارير البنك الدولي تؤكد أن مشكلة الفقر ليست دائما مشكلة بطالة، فقد يكون العامل فقيرا إذا كانت الأجور منخفضة والقدرة الشرائية متدنية. لقد تحولت ماليزيا خلال عشرين سنة من دولة زراعية تعتمد على إنتاج المواد الأولية وتصديرها، وبخاصة القصدير والمطاط، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

ب- **السياسات الاقتصادية:** اتبعت ماليزيا مفهوم الشراكة، كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخري. كما اعتمدت على القطاع العام والتوجه نحو التصدير، حيث بدأ التركيز في عمليات التصنيع على صناعة المكونات الإلكترونية والتي كانت كثيفة العمالة مما ترتب عليه خفض معدلات البطالة وتحسن توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع الماليزي. كما اهتمت أيضا بإنشاء ما يسمى بمناطق النمو الاقتصادي والتحديث والتصنيع. وتقديم إعفاءات وتسهيلات ضريبية على الاستثمارات الأجنبية لمدة عشر سنوات.

ت- **السياسات التشغيلية:** وتهتم بتوفير العديد من فرص العمل للشباب، تشجيع العمالة من خلال سن القوانين الخاصة بالحد الادنى للأجور وامتصاص قوة العمل المتوفرة، مساعدة العاملين على

---

[1] محمد شريف بشير، أعمدة القيم التنموية للموزاييك الماليزية **المصدر**: http://www.islamonline.net/arabic/economics/

زيادة القدرة والمهارات التي تتكيف مع متطلبات سوق العمل، وبالتالي تتطابق البرامج والسياسات العمالية وتصبح فعالة. كما تحاول هذه السياسات إقامة المشروعات الكبري وجذب الاستثمارات الأجنبية، دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو ٢ مليون دولار، يسمح لها باستخدام ٥ أجانب فقط لتولي بعض الوظائف في الشركة.

ث- **اتباع استراتيجية الاعتماد على الذات:** من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة، والاعتماد على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات، فمن سنة١٩٧٠ الى ١٩٩٣ ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠%. كما رفضت ماليزيا أن تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

ج- **الاهتمام بالمناخ السياسي:** للمساعدة على عملية اتخاذ القرار والتي تتم من خلال المفاوضات بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، مما جعلها سياسة توصف بأنها ديمقراطية. بالإضافة إلى توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل، حيث نجحت السياسات الماليزية في إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح عام ١٩٩٥.

٣- **<u>سياسات التنمية الصناعية:</u>**

تعد ماليزيا من الدول التي لها تجربه رائده في عملية التصنيع. إن نجاح الصناعة في اي بلد يعد نجاح للاقتصاد ككل، حيث نرى انعكاسات هذا النجاح على الاقتصاد الماليزي وعلى دخل الفرد. لقد مثلت اليابان القدوة الصناعية التي اخذ منها الماليزيون كيفية اعداد الخطط، وتطوير الصناعات من تلك التي تعتمد على كثافة العمل الى صناعات تعتمد على كثافة راس المال وتحديدا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمه مضافه كبيرة. يمكن إيجاز مراحل التجربة الصناعية في أربعة مراحل كما يلي[2]:

أ. **حقبة الستينيات (مرحلة صناعات إحلال الواردات):** تم تطبيق سياسة إحلال الواردات، وعلى اساسها قامت صناعات صغيرة الحجم واخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستك والكيميائيات. كما تم اصدار قانون تشجيع الاستثمار 1968 لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.

ب. **حقبة السبعينيات (مرحلة الصناعات التصديرية):** شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الالكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة وحوافز ضريبيه مغريه واصدار تراخيص منتجات اجنبيه وانشاء مناطق تجاره حرة. كما عملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط الانتاج في ماليزيا، وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلع للتصدير للتملك ملكيه تامه دون اشتراط المساهمة المحلية.

---

[2] الموقع الرسمي لهيئة تنمية الاستثمار الماليزي www.mida.gov.my .

ج. **حقبة الثمانينيات (مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية):** شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات، كما شجعت على تصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بروتون). تم التوسع في صناعات الاسمنت والحديد والصلب، والتركيز على صناعة الالكترونيات والنسيج التي بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب حوالى٤٠% من العمالة. يلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية.

د. **حقبة التسعينيات (مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة):** شجعت الحكومة على الصناعات عالية التقنية والتي تتطلب رأس مال كبير ومهارة عالية، وذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة أسواقها المحلية.

ويمكن إذن إجمال **عوامل نجاح التجربة الصناعية الماليزية** والدروس المستفادة منها كما يلي:

- **الاتجاه شرقا:** حيث أعلنت ماليزيا سياسة النظر شرقاً الى اليابان عام ١٩٨١ وامتد العمل بها حتى عام ١٩٩١، وهدفت هذه السياسة الى:
  - تشجيع الماليزيين على الاقتداء والتعلم من التجربة اليابانية مثل اخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية.
  - قام اليابانيون بتقديم عدة برامج تدريبيه عن طريق وكالة التعاون الدولية اليابانية منها برنامج التدريب المهني وهو ما مكن ماليزيا من الاستفادة في مجال التدريب الصناعي، ثم برنامج التبادل الثقافي لتشجيع الماليزيين على التعرف على الثقافة اليابانية.
  - التحديث والتصنيع بحلول (٢٠٢٠) اذ وضع ذلك في تصور رؤيا استشرافية للمستقبل لتكون ماليزيا عاصمة المعلوماتية ودولة عظمى في العالم.
- **التصنيع العنقودي:** حيث انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة التصنيع العنقودي، ويقوم على أساس وجود علاقات ترابط على شكل عنقود تنتظمي بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، وتمثله ثلاثة عناصر هي الصناعات والموردون وخدمات الاعمال، وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.
- **أهمية الصناعات الأساسية والاستراتيجية:** حيث وفرت الحكومة الماليزية دعما قويا لهذه الصناعات عند بداية انطلاقها، ولاسيما في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية. كما قامت بتحفيز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الاستراتيجية ليتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب.
- **سياسة إحلال الواردات:** حيث اتبعت ماليزيا هذه السياسة وكثفت الاستثمارات في المجالات التي تتمتع فيها بمزايا تفضيلية. كانت البداية بالمواد الطبيعية المتوفرة على أراضيها حيث ركزت على تصدير ست سلع أولية: المطاط، زيت النخيل، التوابل، الكاكاو، جوز الهند والأخشاب، وتمكنت من

أن تصبح من أكبر مصدري الأخشاب الصناعية والأثاث في العالم، وأكبر منافس للولايات المتحدة في تصدير الزيوت النباتية وأكبر مصدر للإطارات في العالم.

- **التصدير دائما:** اعتمدت ماليزيا في استراتيجيتها التنموية التركيز على التحول من دولة منتجة ومصدرة للمواد الخام إلى دولة صناعية تكتسح صادراتها أسواق الدول المتقدمة. وفي إطار تشجيع التصدير لم تعتبر الحكومة الماليزية الحصيلة الجمركية بندا هاما في تمويل الميزانية العمومية، لذلك فقد كانت تفرض الحماية الجمركية فقط على بعض المنتجات التي تستهدفها خطط التنمية وذلك عكس الحال في غالبية الدول النامية. كما استخدمت نظام تراخيص الاستيراد لتنظيم السوق المحلي، وتقديم التمويل للمصدرين والمنتجين من خلال مجلس تمويل الصناعة الماليزية الذي يقدم قروضا متوسطة وطويلة الأجل للمصانع والمعدات، كما يقوم بالاكتتاب في الأسهم وذلك برأس مال من الحكومة الماليزية والبنك الدولي.
- **وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية:** وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الاقتصادي والصناعي، حيث توجد الصناعات الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية. كما قامت الحكومة بتشجيع المشروعات الصغيرة الصناعية والزراعية والخدمية ودعمها.
- **استيعاب التقدم التكنولوجي:** والدليل الواضح على هذه الاستيعاب ما سبقت الإشارة إليه من كون ماليزيا أصبحت دولة رائدة عالميا في مجال الصناعات التكنولوجية عالية ومتناهية الدقة.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** لقد جاءت النقلة النوعية في الصناعة الماليزية بفضل فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم مجموعة الحوافز الضرورية لجلبه كالحوافز الضريبية واجراءات الملكية والمناطق الحرة. وسوف يتم الإشارة إليه في موضع لاحق.
- **دور المؤسسات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية:** لقد ساهمت العديد من المؤسسات والهيئات في إنجاح عملية التنمية الصناعية في ماليزيا نذكر منها:
  - الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية (MIDA) [1]: وتعد المحطة الوحيدة للمستثمرين الذين ينوون إنشاء استثمارات صناعية أو ذات صلة بالقطاع الصناعي في ماليزيا، حيث تقوم الهيئة بتوفير كل المعلومات عن الفرص الاستثمارية في ماليزيا، كما تتم جميع الإجرائيات والتصاريح والتصديقات الضرورية لقيام

  - الاعمال الاستثمارية عن طريقها، هذا الى جانب مسؤوليات اخرى من أهمها: استضافة شركات متعددة الجنسية لفتح مراكز تشغيل وتوزيع في ماليزيا، توفير الخدمات الأساسية وتيسير الوصول للعمالة المدربة والمؤهلة وتقديم الحوافز والمنح والامتيازات الاستثمارية.

  - الهيئة الإنتاجية القومية (NPC): أنشأت هذه الهيئة عام ١٩٦٢ كمركز انتاجي بالتعاون بين الحكومة الماليزية ومنظمة العمل الدولية والصندوق الخاص للأمم المتحدة، و تحولت في

[1] IMF (2018). 'A Decade After the Global Financial Crisis: Are We Safer?, IMF Global Financial Stability Report, Chapter 1,p.p.5-6.

عام١٩٦٦ الى مركز حكومي يهتم بزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من العمل وراس المال. ومن أهم مهام هذه الهيئة تقديم مقترحات حول سياسة وتخطيط الانتاجية، التشجع على الامتياز في التطبيقات النظامية في مجال الانتاجية والمنافسة، الى جانب اجراء البحوث والنشاطات التدريبية وتنمية النظم الادارية.

- هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية[2](MATRADE) : أسست عام1993 ومهمتها ترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية، القيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين، تطوير وتشجيع المنتجات الماليزية مع التركيز على المنتجات الصناعية، القيام بأجراء الدراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من اجل تحسين وضعها التنافسي، وتقديم برامج للتدريب للمصدرين الماليزيين في مجال التسويق الدولي وحماية الاستثمارات الماليزية في الخارج.
- هيئة الصناعات الثقيلة الماليزية (HICOM): بدأت هذه الهيئة بالاستثمار في مجال الحديد والصلب بإقامة مجمع الحديد والصلب العملاق. كما ساهمت في مشروع السيارة الوطنية الأولي بروتون بالشراكة مع شركة ميتسوبيشي اليابانية، والسيارة الوطنية الثانية رودوا بالشراكة مع دايهاتسو اليابانية.

٤-<u>سياسة الإدخار والإستثمار المحلي:</u>

حيث تساعد المعدلات المرتفعة من الادخار القومي والاستثمار المحلي على بقاء مستوى الاستثمار والتشغيل عند معدلات مرتفعة مما يسهم في تحقيق المزيد من النمو والتنمية الاقتصادية:

أ. **الادخار المحلي**، من المعروف ان احدى السمات الاساسية للدول النامية، هو انخفاض نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي. الا ان الدول الاسيوية ولاسيما ماليزيا ادخرت نسبة مرتفعة جدا من الناتج المحلي الإجمالي تزيد زيادة ملموسة عن نظيرتها المتحققة في عدد كبير من الدول الصناعية المتقدمة. اعتمد الاقتصاد الماليزي بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار، اذ بلغ معدل الادخار المحلي 30.73% عام 2018 وهي نسبة تعادل ثلث الناتج المحلي الإجمالي، مما ساهم ويساهم في دعم عمليات التنمية في ماليزيا.

ب. **الاستثمار المحلي**، بالنسبة للاستثمار هناك العديد من المحددات التي تعمل على رفع مستوياته مثل توافر بنية تحتية جيدة ووجود مناخ جيد للاستثمار من خلال تبني سياسات اقتصادية مستقرة على المستوى الكلي والعمل على الحفاظ على حقوق الملكية ووضع إطار مؤسسي وقانوني جيد لحماية حقوق المستثمرين، ويلاحظ أن نسبة تكوين رأس المال في ماليزيا كانت حوالي 23.62% عام ٢٠١٨، وهي نسبة جيدة جدا إذ تمثل تقريباً الربع من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مما تسهم في دعم عمليات النمو والتنمية في ماليزيا.

٥-<u>سياسات الاستثمار الاجنبي المباشر:</u>

[2] Bank Negara Malaysia (2015). Deciphering Short-term External Debt, Bank Negara Malaysia Annual Repor,p.15

يلاحظ اختلاف أهداف الاستثمار بحسب الجهة التي تقوم به، فيكون الهدف هو تحقيق نفع عام للدولة إذا قامت به الحكومة، في حين يكون الهدف هو تحقيق الربح إذا قام به القطاع الخاص.

ويمكن تلخيص أهداف ودوافع المستثمر في الدولة المضيفة في الحصول على المواد الخام بأقل الأسعار، الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والإعفاءات الضريبية المقررة، الاستفادة من الأجور المنخفضة للأيدي العاملة، تحقيق أرباح في الدول المضيفة تفوق كثيرا الأرباح داخل موطنه، وفي النهاية سهولة منافسة الشركات المحلية من حيث جودة الانتاج وانخفاض الاسعار لتملكه احيانا للتكنولوجيا المتطورة ورؤوس الأموال الضخمة.

في حين أن دوافع البلد المضيف للاستثمار تتلخص في معالجة البطالة واستحداث فرص تشغيل في المشاريع التي يتم الاستثمار فيها، تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات خاصة في الاستثمارات المخصصة للتصدير، التعويض عن الاستيراد من خلال زيادة الانتاج المحلي، محاولة الدولة توسيع الاسواق فيها واستحداث اسواق جديدة وتحسين حركة التجارة داخليا وخارجيا[1].

لم تكن عملية الاخذ بالتجربة اليابانية تقليداً محضاً بل تم اختيارها لأنها تناسب ماليزيا من جميع النواحي، ولعل أبرز جوانب الاستفادة من تجربة اليابان هو الاستثمار الياباني المباشر اذ تعلمت ماليزيا افكارا عمليه ووضعتها موضع التنفيذ كسياسات تعبئة المدخرات المحلية لتكوين رأسمال لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن تلخيص أهم المحفزات التي أقرتها السلطات الماليزية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

أ. **الفترة (١٩٥٨-١٩٦٧)**، تضمنت الحوافز الممنوحة إعفاءات ضريبية لمدة ٥سنوات للاستثمار في صناعات احلال الواردات الغذائية والمشروبات والبلاستك والكيمياويات وصناعة الطباعة والنشر،

ب. **عام (١٩٦٨-١٩٧١)**، تم تعديل الحوافز لتشغيل صناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال اشتملت على اعفاءات لضريبة الارباح تصل إلى ٤٠%.

ج. **الفترة (١٩٧٢-١٩٨٥)**، المحفزات الضريبية المتضمنة في القوانين الجبائية والجمركية كقانون الجباية التجارية.

د. **الفترة (١٩٨٦-١٩٩٠)**، تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات تحت مظلة قانون تشجيع الاستثمارات لتتواكب القوانيين مع التغيرات الاقتصادية الحادثة على الصعيد الدولي، حيث تشير الدراسات إلى ارتفاع الأهمية النسبية للعمالة في شركات النسيج والإلكترونيات، اذ بلغت (٤٠% -٤٨%) بالشركات المتعددة الجنسية من إجمالي العمالة في قطاع الصناعة في هذه الفترة.

هـ. **الفترة (١٩٩١-١٩٩٤)**، تم تخفيف قواعد الملكية ومنح المستثمرين الأجانب مزايا ضريبية، وإلغاء ضريبة الأرباح مع تخفيف الحماية الجمركية وخفض الرسوم على الواردات. أدت هذه الإجراءات

---

1 محمد شريف بشير، التنمية، تجربة التنمية الماليزية، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، المجلد الثاني، دار السلام، القاهرة،2007 ، ص489

إلى تدفق الاستثمارات إلى ماليزيا لتصبح في المركز الثالث بين الدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال نفس العام.

و. **الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠)**، الإعفاء الجمركي للآلات والتجهيزات ومصاريف البحث والتطوير، كذلك اعفاء الاستثمارات في التكنولوجيا الدقيقة، وذلك عن طريق تحفيزات هامة كالإعفاء الضريبي المضاعف، وقد استفاد من هذه الاعفاءات 47 مشروع بحثي بمبلغ قدره 244,3 مليون دولار.

ز. تحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، حيث يسمح قانون تشجع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة١٠٠% من حقوق الملكية في شركاتهم إذا قاموا بتصدير ٨٠% فما فوق من منتجات تلك الشركات.

ح. قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات ضمان الاستثمار مع ما يزيد عن ٢٢ دولة تتعلق بحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري.

٦-سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

اعتمد النموذج الماليزي في تحريكه لعملية التنمية الاقتصادية على تعظيم دور القطاع الخاص، حيث عمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية، كما عملت السلطات على وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة بعد تفاقم المشاكل التمويلية والهيكلية بالقطاع العام. بدأت عملية الخصخصة في ماليزيا عام ١٩٨٣، نتيجة لمشاكل عميقة في القطاع العام كادت تعيق عمليات التنمية.

تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في منظومة الاقتصاد القومي الماليزي ولقد أتي الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن مقترح استراتيجية التنمية القائمة على أربعة أركان هي العمل على زيادة الإنتاجية؛ التوسع في الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر؛ والتوسع في الزراعة؛ والدعم المؤسسي والتوسع في الخدمات. وقد تم ذلك من خلال العديد من الخطوات كما يلي:

أ. إنشاء مجلس وطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وهي الهيئة العليا لصنع السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن مهامه:

- تصميم الاستراتيجيات الشاملة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المختلفة للاقتصاد.
- الإشراف الفعال على كل مبادرة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتطبيق الفعال للسياسات، ومراجعة أدوار ومسؤوليات الأعضاء من الوزارات والمكاتب التجارية.
- تنسيق التعاون وتوجيه كل الأطراف المعنية لضمان التطبيق الفعال للسياسات وخطط العمل الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب. مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وهي مؤسسة متخصصة لتحفيز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق[1]:

- توفير مرافق البنية التحتية والخدمات داعمة من صرف صحي وكهرباء... إلخ.
- تقديم الدعم المالي وقروض الائتمان والمشاركة في الأسهم والخدمات الاستشارية للإنتاجية والجودة.
- تسهيل الوصول للأسواق وفتح أسواق جديدة وبرامج الدعم الأخر
- تقديم حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي ومنح داعمة سواء من دول أو منظمات أو محليا
- تطوير التقنيات المستخدمة وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- البحث التكنولوجي والتطوير

ج. البنوك وهي المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها تسهم في ٨٩% من تمويل المشروعات طبقا لبيانات ٢٠٠٩. مع ملاحظة أنه هناك مؤسسات أخري تسهم في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا مثل المؤسسات المالية التنموية وهي مؤسسات تمويلية متخصصة، تنشئها وتمولها الحكومة الماليزية وتهدف إلى تعجيل نمو القطاعات الاستراتيجية التي تحددها الحكومة، وشركات رأس المال المخاطر وشركات التمويل والتأجي'ر.

د. مؤسسة ضمان الائتمان التي تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي لا تمتلك ضمانات أو سجل متابعة للحصول على تسهيلات ائتمانية من المؤسسات المالية.

هـ. المكتب الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يهدف إلى توفير تقارير عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تساعد على تقييم الجدارة الائتمانية لهذه المشروعات من خلال تجميع المعلومات الأساسية عن أداء الشركة وتاريخ مدفوعاتها.

و. البنك الزراعي، وهو يعمل كأي بنك آخر ولكنه يركز على تمويل وتقديم الخدمات البنكية للمشروعات الزراعية والقطاعات المرتبطة بها[1].

المحور الثالث: أهم مؤشرات نجاح التجربة الماليزية في التنمية الشاملة:

مؤشرات التنمية الشاملة:

يمكن ابراز أهم المؤشرات من خلال الجدول التالي والشكل البياني الخاص به واللذان يمكن تلخيصهما في النقاط التالية:

---

[1] العدد١٠٨٧، بتاريخ ٨-٨-٢٠٠٥، البحرينية، الوسط صحيفة نموذجا، ماليزيا الفقر مكافحة العكري، سكينة [2]Zain,F. and D.Omar (2018), "Survey on PublicParticipation of Malaysia's MTR Project with reference to Environmental Impact Assessment", Journal of Advanced Manufacturing Technology, Vol.Vol.12/No1 (2), p.p.2-4. ص البحرين،

[1] محمد السيد سليم،، تحرير ماجدة على صالح، *الاسلام والتنمية في ماليزيا* جامعة القاهرة ١٩٩٩، ص١١٥.

١- **الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام (٪ من إجمالي الناتج المحلي):**

لوحظ تذبذب المقدار صعوداً ونزولاً حيث إستقر على ١٣.٣٤% عام ٢٠١٤ بمقدار إنخفاض قدره ٤.٨٨% مقارنة بعام ١٩٧٥.

٢- **الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام للحكومة (معدل النمو السنوي) :**

لوحظ تذبذب المقدار صعوداً ونزولاً حيث إستقر على ٤.٣٩% عام ٢٠١٤ بمقدار إنخفاض قدره ٢.٣٩% مقارنة بعام ١٩٧٥.

٣- **واردات الأسلحة (قيم مؤشر اتجاه(SIPRI**

وقد لوحظ تطور الواردات الخاصة بالأسلحة حيث إرتفعت تقريباً في عام ٢٠١٥ بمقدار يتجاوز الضعف مقارنة بعام ١٩٧٥.

٤- **الإنفاق العسكري (٪ من إجمالي الناتج المحلي):**

لوحظ إنخفاض مقدار الإنفاق العكسري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي النصف تقريباً.

٥- **سعر الصرف الرسمي (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي ، متوسط الفترة) :**

يلاحظ تحسن سعر الصرف الرسمي بالدولة حيث إزداد بمقار النصف تقريباً لعام ٢٠١٥ مقارنة بعام ١٩٧٥ وهذا يدل على التحسن النسبي في الإداء الإقتصادي للدولة نظراً لإرتفاع سعر العملة.

٦- **النمو السكاني (النسبة المئوية السنوية) :**

لوحظ إنخفاض مقدار النمو السكاني بحوالي النصف ولما لذلك من إنعكاس إيجابي على مستويات التنمية المحلية للفرد.

٧- **الإنفاق على البحث والتطوير (٪ من إجمالي الناتج المحلي):**

إن الإنفاق على البحث والتطوير قد زاد أيضاً بحوالي النصف وإنعكاس ذلك علي معدلات الناتج المحلي بالإيجاب.

جدول رقم (١١):

بعض المؤشرات المؤكدة لنجاح التجربة الماليزية خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٥

السنوات	الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي العام (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام للحكومة (معدل النمو السنوي)	A واردات الأسلحة (قيم مؤشر اتجاه(SIPRI	الإنفاق العسكري (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	سعر الصرف الرسمي (وحدة العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة)	النمو السكاني)النسبة المئوية السنوية)	السكان	إجمالي الباحثين في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	الإنفاق على البحث والتطوير (٪ من إجمالي الناتج المحلي(
1975	18.22316	6.789033	81000000	..	2.393783	2.349154	12311782	..	..
1980	16.28674	25.10089	1.29E+08	..	2.176883	2.409246	13833739	..	..
1985	15.0649	-0.87368	4.08E+08	..	2.483042	2.771899	15764340	..	..
1990	13.79397	5.882788	..	2.555403	2.704875	2.806748	18211097	..	..
1995	12.37324	6.061544	8.48E+08	2.751357	2.504404	2.537955	20725374	..	..
2000	10.16524	1.630831	26000000	1.634676	3.8	2.254757	23420751	274.244	0.469
2005	11.47361	6.499738	57000000	2.173929	3.787092	1.81548	25796124	..	..
2010	12.58115	3.442008	421,000,000.00	1.511379	3.221087	1.643919	28119500	1467.073	1.0674
2014	13.34255	4.39724	73000000	1.454933	3.27286	1.470952	29901997	..	..
2015	..	..	190,000,000.00	..	3.9055	..	..	..	..

Source : http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators

ب. مؤشر التنافسية العالمية:

- ويمكن الإعتماد على مؤشر التنافسية العالمية [1] لتقييم الوضع الإقتصادي بماليزيا حيث لوحظ تطور المؤشر لدي ماليزيا من ٤.٨٧ لاعم ٢٠١٠ ليصل إلي ٧٤.٦٠ لعام ٢٠١٩ مما يدل علي التحسن في الأداء الإقتصادي للدولة ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (١٣):

الشكل رقم ١٣:

تطور مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩) :

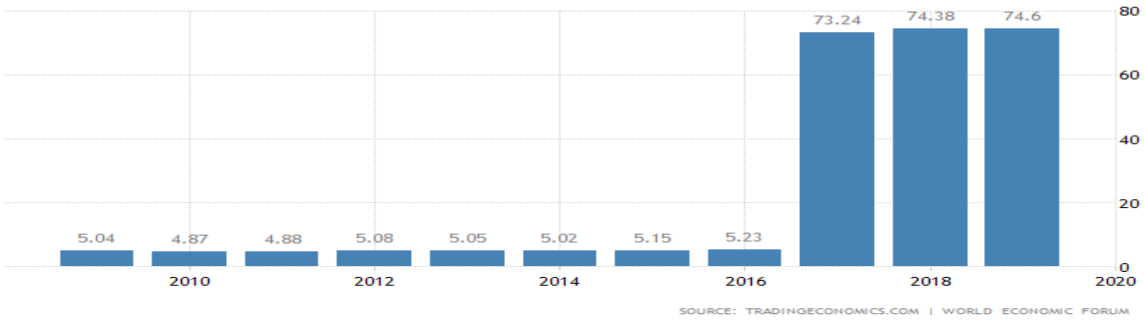

المصدر :

Trading Economics , https://ar.tradingeconomics.com/malaysia/competitiveness-index

- وطبقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٨ [2] فقد إحتلت ماليزيا الترتيب رقم ٢٥ من إجمالي ١٤٠ دولة وهذا يدل على التحسن الإقتصادي لديها حيث إحتلت المركز الأول في الإستقرار الإقتصادي لديها بالإضافة إلي أنها إحتلت المركز ٢٤ للمهارت الخاصة بالتعليم يليها ٣٢ للبنية التحتية وإحتلت المركز الأخير للصحة بمقدار ٦٤.

شكل رقم (١٤)

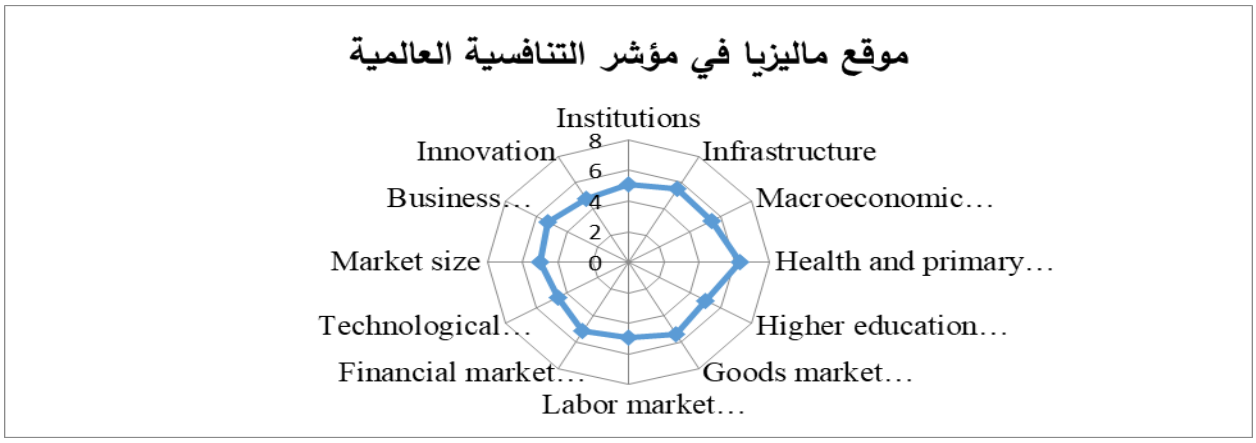

[1] التقرير عبارة عن تقييم عام لحالة الدولة يرتكز على ١٢ محوراً رئيسياً يندرج تحتها محاور فرعية تشمل جميع النواحي الإقتصادية والتعليمية والصحة.. إلخ وما يؤثر بها، ويقارنها بالدول التي يشملها التقرير، كذلك يقارنها بأداء الدولة نفسها في السنة أو السنوات السابقة. وقد أحرزت الولايات المتحدة أعلى نسبة تقدم في المؤشر الكلي لعام ٢٠١٨ ، المصدر : الموقع الإلكتروني أخبار العاشر:
https://10thnews.com/4494/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-/

[2] The Global Competitiveness Report 2018 , Performance Over view , Malysia , P.371.

وخلاصة القول، أنه بعد خمسين عاما من التنمية والنمو استطاعت ماليزيا أن تتبوأ موقعها العالمي في تقرير التنافسية الدولية، وأن تدخل المرحلة قبل الأخيرة من الرفاه الاقتصادي، حيث أنها في إطار التحول إلى اقتصاديات الابتكار والاختراع. في حين تقبع العديد من الدول التي ربما بدأت سعيها نحو التنمية في نفس الفترة أو ربما قبلها، تقبع في المؤخرة.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

١. من خلال دراسة مؤشرات التنمية الإقتصادية بماليزيا لوحظ تحسن معدلات التنمية الإقتصادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لسياسات التنمية المختلفة المتبعة لدي ماليزيا وهو ما يثبت صحة الفرض القائل:" ترابط مكونات التنمية ككل سويا في عملية واحدة متكاملة تؤثر إيجابيا على معدلات التنمية الإقتصادية لماليزيا ".

٢. **القيم النهضوية:** تشير الدراسات التي عنيت بالتجربة الماليزية إلى أن الدافع القوي الكامن وراء نجاحها هو منظومة المبادئ والقيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع والملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية رائدة.

٣. **التخطيط الإستراتيجي الفعال:** حيث تمتلك ماليزيا رؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن وذلك بالتركيز على دعم القدرة على المنافسة من خلال زيادة المعرفة والقدرات التكنولوجيا وإيجاد منتجات جديدة.

٤. **المناخ السياسي الملائم للتنمية،** أن الإرادة السياسية القوية المدعومة باستقرار سياسي واجتماعي واسع كانت وراء اتخاذ قرارات تنموية جريئة، وأن شخصية القائد السياسي محاضير محمد ورؤيته الإصلاحية كان لها التأثير الواضح في نهضة ماليزيا وتحويلها من دولة تشكو الفقر والجوع والتخلف إلى دولة على خطى العالم المتقدم

٥. **توفير المناخ الاقتصادي الملائم للتنمية،** تميزت ماليزيا بين الكثير من الدول النامية بتهيئة المناخ الملائم لتحقيق انطلاقها الاقتصادي، وكان من أهم مميزات هذا المناخ ما يلي:

- البنية الأساسية، حيث أمضت ماليزيا حوالى٢٠ عاما في تشييدها، ورفضت حكومتها تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية والتحتية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة، والمؤشرات خير دليل على ذلك. وقد مكن هذا ماليزيا من بناء اقتصاد قوي يسمح بنمو مستقر، وجعل ترتيبها يرتفع لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
- العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات، حيث لم يتم تنمية منطقة على حساب أخرى بل تم توزيع مشاريع البنية الأساسية في كل الولايات، إضافة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن.

- توافر البنية المؤسسية المواتية لقيام المشروعات الصغيرة بدور مهم في خلق فرص العمل، مع ايجاد تضافر فعال بين المشروعات الصغيرة وقطاع الأعمال الحديث.
- كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، حيث إن العرض الوافر من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة يمثل عاملا مساعد ا وهاما لنمو الاقتصاد.
- زيادة معدلات الادخار والاستثمار، بحيث يكون الاهتمام الأكبر للسياسات الاقتصادية في الأجل القصير هو تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وزيادة الإنفاق الاستثماري في حالات البنية الأساسية وصيانتها من الطرق والكباري ومطارات وموانئ ونظم مواصلات واتصالات ومياه نقية وصرف صحي وهي متطلبات لعملية النمو وجذب الاستثمارات المباشرة والتكنولوجيا المتقدمة.
- التقدم التكنولوجي الذي يعمل على تحسين السلع بأنواعها الاستهلاكية والاستثمارية وعلى رفع كفاءة المدخلات، ويرتبط ذلك بالإنفاق على البحوث والتطوير.

٦. **جودة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبينت** من خلال تحسن مؤشرات التنمية الإقتصادية والتي تم دراستها خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨).

ثانياً: التوصيات:

لقد أتبعت ماليزيا العديد من السياسات التنموية والتي ساهمت في تحسين الوضع الإقتصادي لديها والتي يمكن لمصر الإستفادة منها والتي تمثلت في:

- يمكن لمصر إنهاج سياسة تطوير الأسر الفقيرة بتقديم الدعم لهم فيما يتعلق بمستويات الصحة والتعليم وتوفير المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق منظمات المجتمع الدني لهم حيث يمكن أن تستفاد بجزء من عائد تلك المشروعات بالإضافة إلي زيادة دخل الأسرة وتحسين مستواها.
- إن سياسة الفقر المتبعة قد تساهم في خفض معدلات البطالة بالإضافة إلي تقديم الحوافز المختلفة والميسرة من قبل الدولة للمساعدة علي بدء المشروعات المختلفة وأيضاً تقديم البرامج المختلفة لتحسين مهارات العاملين لملائمة سوق العمل ومتطلباته
- **إتباع سياسة التصنيع العنقودي** ويقوم على أساس وجود علاقات ترابط على شكل عنقود تنتظمي بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، وتمثله ثلاثة عناصر هي الصناعات والموردون وخدمات الاعمال، وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز بالإضافة إلي إستخدام الموارد لديها وتوظيفها لخدمة المنتجات الصناعية المختلفة.
- تسهيل الإجراءات وتقديم الحوافز المختلفة لتشجيع الإستثمار الأجنبي في المجالات المختلفة.
- دعم المؤسسات الإقتصادية المختلفة وتقليل العوائق ةالإجراءات الخاصة بها من أجل زيادة قدرتها في دعم الإقتصاد والمشاريع الإستثمارية المختلفة.

مما سبق توصي الدراسة بإتباع سياسات تنموية متكاملة من أجل تحقيق الإستفادة المثلي منها وإنعكاس ذلك بالإيجاب علي مؤشرات التنمية الإقتصادية.

الدراسات المستقبلية المقترحة:

١- دراسة القطاع الصناعى فى ماليزيا ودورة فى التنمية الاقتصادية وتحليل تفصيلى للأنشطة الصناعية وتطورها خلال مراحل التنمية الاقتصادية الممتدة وكيفية الاستفادة منها فى تحديث خطة التنمية الاقتصادية لمصر ٢٠٣٠ فيما يتعلق بتنمية القطاع الصناعى.

٢- تقدير العلاقة بين أدوات الدين العام سواء داخلى أو خارجى والنمو الاقتصادى فى ماليزيا وكيفية وضع سياسات لإدارة الدين العام تحقق التوازن بين إستدامة للمالية العامة والابعاد الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بإدارة المالية العامة وكيفية إستفادة مصر من تلك التجربة.

٣- دراسة تطور وسياسة الاستثمار الاجنبى المباشر فى ماليزيا وتأثيره على أداء الصادرات والنمو الاقتصادى ونقل التكنولوجيا.

المراجع

اولاً: مراجع باللغة العربية

١- جابر سعيد عوض، ماليزيا والإطار التنظيمي للتعاون الإقليمي في منطقة جنوب شرق آسيا (الآسيان)، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

٢- جودة حسنين جودة، جغرافية اوراسيا الاقليمية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٠ .

٣- جوزيف ستجليتز وبروجيكت سنديكيت، المعجزة الماليزية، ترجمة أمين على، سبتمبر ٢٠٠٧، http://www.alukah syndicate.org/commentary/the-malaysian-miracle/arabic

٤- زياد ابو الفحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي، مؤسسة الثقافة للنشر، ط ١، ٢٠٠٨، الامارات.

٥- سكينة العكري، مكافحة الفقر ماليزيا نموذجا، صحيفة الوسط البحرينية، العدد١٠٨٧، بتاريخ ٨-٨-٢٠٠٥، البحرين.

٦- على عبد الرزاق، التجربة الماليزية في التنمية الانسانية، جامعة عين شمس مصر، القاهرة، ٢٠٠٨.

٧- محسن محمد صالح، النهوض الماليزي :قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ٢٠٠٨، ص ١١-٢٩

٨- محمد السيد سليم، الاسلام والتنمية في ماليزيا، في مجموعة مؤلفين في كتاب الاسلام والتنمية في آسيا، تحرير ماجدة على صالح، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

٩- محمد شريف بشير، التنمية والقيم الثقافية، تجربة التنمية الماليزية، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، المجلد الثاني، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٠- محمد شريف بشير، سياسات وأساليب مكافحة الفقر دروس مستفادة من التجربة الماليزية، مجلة تفكر مجلد ٩، العددان ١، ٢ ، جامعة الجزيرة، السودان، ٢٠٠٨.

١١- مهاتير محمد، رؤية لعام ٢٠٢٠: الاقتصاد والتنمية والوصفة الماليزية، *منتدى جدة الاقتصادي*، جدة، السعودية، يناير ٢٠٠٤.

١٢- هدى ميتكيس، كمال المنوفي، جابر سعيد عوض (محررون)،" النموذج الماليزي للتنمية"، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، 2005.

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية:

1- Bank Negara Malaysia (2015). Deciphering Short-term External Debt, Bank Negara Malaysia Annual Repor.
2- Habibah Lehar, Musalmah Abdullah and Yaacob Anas, (1998) ,Malaysian Economy. Shah Alam: Pusat Pendidikan Lanjutan, Institute Teknologi MARA.
3- IMF (2018). 'A Decade After the Global Financial Crisis: Are We Safer?, IMF Global Financial Stability Report, Chapter 1.
4- Sabol, Andrija; Sverer, Filip (2017) : A review of the economic value addedliterature and application, UTMS Journal of Economics, ISSN 1857-6982, University of Tourismand Management, Skopje, Vol. 8, Iss. 1, pp. 20-21.
5- The Global Competitiveness Report 2014–2015.
6- World Development indicators. Annual percentage growth rate of GDP at market prices based on constant local currency. Aggregates are based on constant 2005 U.S. dollars.
7- Zain,F. and D.Omar (2018), "Survey on PublicParticipation of Malaysia's MTR Project with reference to Environmental Impact Assessment", Journal of Advanced Manufacturing Technology, Vol.Vol.12/No1 (2).

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- **مصادر البيانات:**

1- www.worldbank.org/en/research
2- www.knlogoolo.com
3- www.stoptraningnow.com
4- www.islamtoday.net
5- www.worldbank.org/en/research
6- databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators
7- www.mida.gov.my
8- www.siironline.org

- مصادر البيانات الإلكترونية:

1. https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations
2. https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS?locations
3. https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.SRV.TOTL.ZS?locations.
4. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=US&view=chart
5. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?locations=US&view=chart
6. https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG
7. https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC
8. https://ar.actualitix.com/country/mys/ar-malaysia-population-below-poverty-line.php
9. https://ar.actualitix.com/country/mys/ar-malaysia-unemployment-rate.php
10. https://ar.actualitix.com/country/egy/ar-egypt-unemployment-rate.php
11. https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS
12. https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS
13. https://data.worldbank.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS
14. https://data.worldbank.org/indicator/ne.exp.gnfs.zs
15. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDS.TOTL.ZS
16. https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS
17. https://data.albankaldawli.org/indicator/BM.KLT.DINV.WD.(
18. https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.G
19. http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators